

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

الملحقة الجامعية - مغنية -

كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لتليل شهادة الماستر في قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و مالي

تحت عنوان :

دورية السياسة المالية

دراسة قياسية- حالة الجزائر - 1973-2014

من إعداد الطالبتين:

حمدون فتيحة

لعموري ربيعة

إشراف الأستاذة:

د. شكوري سيدي محمد

اللجنة المناقشة

رئيسا	ملحقة مغنية- تلمسان	أ.محاضر	د.ساهد عبد القادر
مشرفا	ملحقة مغنية- تلمسان	أ.محاضر	د.شكوري سيدي محمد
ممتحنا	ملحقة مغنية- تلمسان	أ.محاضر	د.مكيدش محمد

السنة الجامعية : 2016/2015



دعاء

حمدا لك اللهم بك المعونة والتوفيق ومنك الهداية لأقوم طريق
إذا أظلمن الشبهات في الجنة المدلهات وبفضلك نطلب يقينا يملأ
الصدر ويستولي على زمام القلب، ويكتب صورة النفس فيردها
عن غيبها، ويكبح جماع شهواتها، فإنه الملجأ والنصير
والمعين، وصلوة وسلاما على محمد عبدك ورسولك الذي آتته
الحكمة وفضل الخطاب وعصمته عليه بفضيلة البيان .
يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب
باليأس إذا فشلت ... بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي
تسبق النجاح .

يا رب إذا جردتني من المال أترك لي الأمل وإذا جردتني من
النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل .
وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان .
يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء
لي الناس أعطني شجاعة العفو .
يا رب إذا نسيتك لا تنساني وأنر دربي نورا وإيماننا وقلبي
خشية واستغفارا .

أمين

كلمة شكر

الصبر كنز من كنوز الجنة لا يعطيه الله عز وجل إلا لكريم عنده، فعلى المرء أن يتوكل على الله عز وجل فهو حي لا يموت وعدل لا يجزي، عالم الغيوب، وغافر الذنوب، كاشف الكرب، ساتر العيوب ومن يجزي بالله ما خاب رجاء به فهو الذي لا يخيب أمل أمل ولا يضيع عمل عامل لذا أرفع خالص تشكراتي أولاً إلى الله العلي القدير الذي أعانني ومنحني القوة والإرادة على حمل مشعل العلم، كما أتقدم بجزيل الشكر الكبير والامتنان مع خالص الاحترام والتقدير إلى والدي الكريمين وإخوتي وكل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من بعيد أو قريب وأنا بالذكر الأستاذ المشرف " شكوري سيدي محمد" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة وإلى كل أساتذة الملحقة الجامعية مغنية والعاملين في مكتبتها، وعظيم الثناء إلى كل زملائي وزميلاتي فلكم مني عظيم الشكر والثناء مع خالص الدعاء

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي وربباني وسهرا على

راحتي إلى الوالدين أطال الله في عمرهما

و متعهما بالصحة و العافية

إلى جدي وجدتي

إلى إخوتي و جميع أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى كافة الزملاء طلبة الماستير دفعة 2016

إلى هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي.

فتحية

إهداء

حاولت السباحة في بحر الامتتان ودخلت قاعه بأمن وأمان لأصطاد أجمل وأروع ما كان وأهديه إلى اللذين كانوا وما زالوا خير أهل هذا الزمان .

إلى من أشرق نورها في قلبي ليضيء مشوار دربي ،إلى الزنبقة التي ملأت الدنيا عطرا يفوح بفيض حنانها ،إلى من تضحى بلا مقابل ،إلى التي تسحب المحبة إلى طفولتنا فترفعنا بدعائها إلى أقدس القداس وجعلت الجنة تحت أقدامها إليك أمهات الحبيبة .

إلى الذي بسط لنا من سهره وتعبه فراشا ناعما ،ذلكم الأريج الذي ملأ ريحه الطيب حياتي لأنعم بالعيش الكريم ،هو القبس الوهاج الذي أجرى مراد عرقه في ليلي الحالك ليخط لي به فجرا منيراأبي الغالي .

إلى من كانوا وما زالوا زهورا فواحة في روضة الأخوة الخصبة وبحبهم استنشقت أكثر أكسجين الطاقة والنجاح ،إلى أخي محمد ،وأختاي سهام و نوال وزوجها وإلى البرعم محمد لؤي ،إلى عائلتي الكريمة إلى كل من يحمل لقب " لعموري و أومنصور و بشار " إلى أهلي وأحبابي .

إلى رفاق الدرب في كفاح القلم والحياة الجامعية ،إلى زملائي وزميلاتي إلى صديقاتي الغاليات إلى كل من تعرفت عليهم ،إلى كل من ساعدني في تقديم ما وصلت إليه من درجة العلم إلى كل من كان عوناً لي ،وتقاسم معي أفراحي وأحزاني ،إليكم جميعا .
إلى فرسان النجاح ،إلى الذين زرعت معهم أزهار العمل الجاد والمتواصل والصدق إلى زملائي وزميلاتي في العمل .

إلى من نساه قلبي ولم ينساه قلبي ،فلكم مني أعقب ورود الامتتان المعطرة بأريج الدعاء الخالص لكم بالتوفيق والسداد .

رفيقة

الفهرس

رقم الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر
	الإهداءات
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ- ح	مقدمة عامة
الفصل الأول : مدخل إلى السياسة المالية	
01	تمهيد
02	المبحث الأول : ماهية السياسة المالية
02	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية و أنواعها
02	الفرع الأول : تعريف السياسة المالية
05	الفرع الثاني : أنواع السياسة المالية
05	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية
05	الفرع الأول : السياسة المالية في نهاية العشرينيات
08	الفرع الثاني : السياسة المالية خلال الأربعينيات
12	الفرع الثالث : السياسة المالية الجديدة
13	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة المالية
13	المطلب الأول : العوامل السياسية
14	الفرع الأول : تأثير الظواهر المالية على السياسة المالية
14	الفرع الثاني : تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية
15	الفرع الثالث :التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية
15	المطلب الثاني : العوامل الإدارية
15	الفرع الأول : تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية
16	الفرع الثاني : تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية
17	المطلب الثالث: أثر النظام المالي
17	الفرع الأول : السياسة المالية في النظام الرأسمالي
18	الفرع الثاني : السياسة المالية في النظام الاشتراكي
19	الفرع الثالث : أثر درجة النمو الاقتصادي
20	المبحث الثالث : أدوات وأهداف السياسة المالية

20	المطلب الأول : أدوات السياسة المالية و الية عملها
20	الفرع الأول : النفقات العامة
22	الفرع الثاني : الايرادات العامة
24	الفرع الثالث : الدين العام
25	الفرع الرابع : الية عمل أدوات السياسة المالية
28	المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية
29	الفرع الأول : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
32	الفرع الثاني : دور السياسة المالية في تخصيص الموارد
34	الفرع الثالث : السياسة المالية و دورها في إعادة توزيع الدخل الوطني
35	الفرع الرابع : السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : فعالية السياسة المالية	
39	تمهيد
41	المبحث الأول : طرق عمل السياسة المالية
41	المطلب الأول : حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني
41	الفرع الأول : الفجوة التضخمية و كيفية معالجتها
43	الفرع الثاني : الفجوة الانكماشية و كيفية معالجتها
44	المطلب الثاني : السياسة المالية و توازن الاقتصاد العام
45	الفرع الأول : أثر السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي
46	الفرع الثاني : أثر السياسة الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي
48	الفرع الثالث : أثر كل من السياستين الانفاقية و الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي
48	المبحث الثاني : علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية
49	المطلب الأول : أساس العلاقة بين السياسة المالية و النقدية
49	الفرع الأول : العلاقة بين السياسة النقدية و النشاط الاقتصادي
51	الفرع الثاني : العلاقة بين السياسة المالية و النشاط الاقتصادي
52	الفرع الثالث : عوامل تفعيل دور السياسة المالية و النقدية
54	المطلب الثاني : التأثير المتبادل بين السياستين المالية و النقدية
55	الفرع الأول : تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية
56	الفرع الثاني : تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية
58	المطلب الثالث : التفاعل بين السياسة المالية و النقدية
59	الفرع الأول : أسباب استخدام السياستين معا
60	الفرع الثاني : كيفية مزج السياستين معا
62	المبحث الثالث : ماهية السياسة المالية الدورية في البلدان النامية و البلدان المتقدمة

63	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية الدورية
64	المطلب الثاني : المؤشرات المالية
69	المطلب الثالث : السياسة المالية في الدول المتقدمة
70	المطلب الرابع : السياسة المالية في الدول النامية
72	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : الدراسة التحليلية و القياسية للسياسة المالية في الجزائر	
74	تمهيد
75	المبحث الأول : التحليل النظري للسياسة المالية في الجزائر
77	المطلب الأول : تطور السياسة المالية في الجزائر
77	الفرع الأول : السياسة الانفاقية
87	الفرع الثاني : السياسة الضريبية
95	الفرع الثالث : السياسة الإئتمانية
97	المطلب الثاني : مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
98	الفرع الأول : قطاع المحروقات و أهميته في الاقتصاد الجزائري
99	الفرع الثاني : تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري
101	الفرع الثالث : الية تحسين أداء السياسة المالية في الجزائر
102	المبحث الثاني : الدراسة القياسية لدورية السياسة المالية في الجزائر
102	المطلب الأول : نموذج الانحدار المتعدد
103	الفرع الأول : طبيعة النموذج الخطي المتعدد و فرضياته
105	الفرع الثاني : تقدير و اختبار معنوية النموذج
110	المطلب الثاني : نتائج دورية السياسة المالية
115	خلاصة الفصل
117	الخاتمة العامة
121	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
66	غزارة دورة السياسة المالية	الجدول 1-2
74	تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 2013-1963	الجدول 1-3
84	تطور هيكل النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 2013-1993	الجدول 2-3
88	تطور الايرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2010-1963	الجدول 3-3
90	هيكل الايرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2010-1993	الجدول 4-3
109	جدول التباين ANOVA	الجدول 5-3
111	نتائج التقدير للنموذج الخطي للانفاق الحكومي الحقيقي للفترة 2013-1973	الجدول 6-3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
9	التوازن المستقر للاقتصاد الوطني	الشكل 1-1
27	منحنى بياني يوضح السياسة المالية التوسعية	الشكل 2-1
28	منحنى بياني يوضح السياسة المالية الانكماشية	الشكل 3-1
42	سياسة مالية انكماشية	الشكل 1-2
43	سياسة مالية توسعية	الشكل 2-2

مقدمة علمية

تمثل دراسة السياسات الاقتصادية محورا هاما في الفكر الإقتصادي مما أدى إلى ظهور عدة أفكار ساهمت في تطور هذا الحقل العلمي . وتبرز أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع و التي تكمن في تحقيق أبعاد تنموية شاملة داخل أي بلد ، تساهم في توفير الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع . و هذه الأخيرة تعد خيارا إستراتيجيا لكل دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء و هي من أهم الآليات الكفيلة للوصول إلى تحقيق الاهداف المسطرة . فالتنمية الإقتصادية تمثل أبرز اهتمامات الدول النامية للخروج من دائرة التخلف و كذا موضوع تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية الذي أصبح أمرا أكثر من ضروري في النشاط الاقتصادي ، و على هذا الأساس ارتبط تطور السياسة المالية بتطور دور الدولة في الاقتصاد و الذي ترتب عنه انتقال السياسة المالية من محايدة إلى سياسة مالية متدخلة و موجهة . فعلى إثر ذلك زادت أهمية استخدام السياسة المالية و أصبحت تكتسي مكانة هامة في السياسة الإقتصادية المعاصرة معالجة بذلك ما يتعرض له الاقتصاد من أزمات و كوارث عن طريق إعتمادها على أدوات متعددة و متجانسة . فالإيرادات العامة ، الإنفاق العام و الدين العام لها الدور الفعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي و الإجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة لتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأهداف في التأثير على حجم العمالة ، الدخل و مستويات الأسعار و النمو الاقتصادي .

و في الجزائر نجد أن الاقتصاد قائم بنسبة كبيرة على عائدات النفط ، فقطاع المحروقات يعد ركنا جدمهم ، بحيث أن الإنتاج المحلي العام و الدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط و غاز طبيعي و المتبقي يكون من دخل القطاعات الأخرى ، كما أن الجباية البترولية في الجزائر تفوق نسبة 60 % من الإيرادات الإجمالية للميزانية العامة ، و كذا دعم الأجور و الرواتب كتمويل الاستهلاك العام و الخاص ، و تدعيم النشاط الإنتاجي فهي

تمثل العنصر الفعال في تطوير الاقتصاد الوطني و تساهم في إنعاشه من خلال برامج الإستثمارات العمومية و بالتالي اعتمادها على التصدير الأحادي الذي يترتب عنه اثار على الاقتصاد الكلي بحيث أي تغير في هذا المجال سيؤثر بالضرورة على معدل إجمالي النمو الداخلي ، فعندما إرتفعت أسعار البترول أعطى ذلك دفعا للسياسة المالية ، فساهمت في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كإخفاض حجم المديونية و نسبة البطالة و تحقيق نمو إقتصادي موجب في المقابل نجد العكس تماما فعندما ينخفض الطلب على النفط يؤدي إلى اللاتوازن في الموازنة العامة و هذا ما يحدث في السنوات الأخيرة في الجزائر نتيجة لهبوط أسعار البترول في الأسواق العالمية .

الإشكالية و الفرضيات:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا تتبادر لنا إشكالية بحثنا هذا في طرح التساؤل التالي:

هل السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 1973-2014 تعد سياسة مالية دورية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية و ضعنا الفرضية التالية :

تعتبر سياسة الإنفاق العام في الجزائر سياسة دورية و ذلك لارتباطها الشديد بعائدات المحروقات لأن أي تحسن و ارتفاع في أسعار النفط سينعكس بالإيجاب على سياستها الإنفاقية التوسعية و نموها الاقتصادي .

أهمية و أهداف البحث :

تتبع أهمية الموضوع في كون أن السياسة المالية أصبحت أهم أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و ذلك من خلال الدور الكبير و الفعال التي تلعبه في تحقيق التوازن الإقتصادي فهي تأثر في الإنتاج، الاستهلاك، مستوى الأسعار ، الإدخار و في الإستيراد و التصدير بحيث تحدد السلطات المالية الهدف المالي للموازنة العامة و ذلك لتحقيق أهداف عامة اقتصادية و إجتماعية .

أما فيما يتعلق بأهداف البحث فإنها تتمثل أساسا في محاولة معرفة أثر كل من الإيرادات العامة و النفقات العامة على دورية السياسة المالية و مدى تطبيق هذا الموضوع على واقع الإقتصاد الجزائري من أجل اقتراح الحلول و التوصيات المناسبة التي تساعد على تجنب دورية السياسة المالية في الجزائر مع الحفاظ على الموازنة العامة .

دوافع إختيار هذا الموضوع :

إن من بين أسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع هو كون السياسة المالية هي من أهم الدراسات التي تعتبر حيوية و جد مهم في مظهرها ، و في نفس الوقت معقدة في تحليلها و دراستها و ذلك لمعرفة مدى تأثير كل من النفقات على الإيرادات و العكس فالإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد في حين النفقات تساهم في تحريك النشاط الإقتصادي .

أما الأسباب الذاتية في محاولتنا لمعالجة البحث بأسلوب و نسق جديدين يختلفان عن كل المعالجات السابقة إضافة إلى نقص المراجع باللغة العربية و كذلك قلة الدراسات و الأبحاث في هذا المجال خاصة على المستوى المحلي .

منهجية البحث:

في معالجتنا لهذا الموضوع اعتمدنا على:

- المنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري .
- المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الدوريات العربية و الأجنبية التي أنجزت في مجال دورية السياسة المالية.
- المنهج التحليلي و الكمي : في دراستنا للجانب التطبيقي.

محتويات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من مقدمة عامة يتبعها ثلاث فصول و تليه خاتمة عامة حيث خصص للقسم النظري فصلين بينما للقسم التطبيقي فصل واحد.

تعرضنا في الفصل الأول إلى مدخل للسياسة المالية و هو عبارة عن فصل تمهيدي يدرس ماهية السياسة المالية و أنواعها تطورها و العوامل المؤثرة فيها إضافة إلى التعرف على أدوماتها و أهدافها ، أما في الفصل الثاني المعنون " بفعالية السياسة المالية " قمنا في البحث الأول بدراسة آلية السياسة المالية و المبحث الثاني أشرنا إلى علاقتها بالسياسة النقدية أما المبحث الثالث فخصصناه لمفهوم دورية السياسة المالية في البلدان النامية و المتقدمة .

و أخيرا الجزء التطبيقي المعنون بـ " الدراسات التحليلية و القياسية للسياسة المالية في الجزائر " فهو عبارة عن تحليل نظري و قياسي لدورية السياسة المالية في الجزائر . و في الختام عرضنا أبدينا بعض الإقتراحات التي نراها مناسبة للسير الحسن للسياسة المالية بالجزائر .

الدراسات السابقة:

لقد سبق و أن تم النظر إلى دراسة موضوع دورية السياسة المالية من قبل عدة باحثين في هذا المجال بحيث كل باحث تطرق للموضوع من الجانب الذي يرى فيه غموضا و يود دراسته للتحليل و من بينهم نجد :

- **الدكتور بلوافي محمد** الذي تناول أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 فتوصل إلى أن أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر و أقوى من أثر السياسة النقدية .

- **هواري هوارية** التي تطرقت في دراستها لدورية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1976-2007 وتوصلت إلى أن السياسة المالية في الجزائر هي دورية.

- وكذلك نجد **GAVIN - PEROTTI 1997** اللذان لاحظا بأن أمريكا اللاتينية تعاني العجز في ميزانيتها بشكل كبير و هذا معناه أن البلدان اللاتينية تقودها دورية السياسة المالية فهي تكون توسعية في الأوقات الجيدة بينما تكون انكماشية في الأوقات السيئة .

- (2004) KAMINSKY , REIHAT , VEGH باستعمالهم مقارنة سياسية تتكون من 104 دولة من مجموعة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ذات الدخل المتوسط والمنخفض خلال الفترة (1970 - 1998) وجدوا أن السياسة المالية دورية في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط و غير دورية في البلدان الصناعية كما أن هذه النتائج هي نفسها التي توصل إليها كل من BRAUN (2001) و JANE (2003) بشأن دورية السياسة المالية في البلدان النامية .

- (2000) VEGH AND TALVIN فقد أظهرت حقيقة جديدة أكدوا فيها أن دورية السياسة المالية لا تنخفض فقط في بلدان أمريكا اللاتينية و إنما هي ظاهرة أكثر بروزا في الدول النامية، كما توصلوا أيضا إلى إثبات وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مكونات الإنفاق العام و الإنتاج الداخلي لفئة تضم 36 دولة نامية خلال الفترة (1970 - 1994) بحيث قدر هذا الارتباط بـ 0.53 أما بالنسبة للدول الصناعية فقد وجد معامل الارتباط معدوما مما يعني أن السياسة المالية دورية في البلدان النامية و غير دورية في البلدان الصناعية . كذلك نجد (2008) veghand ILZETZKI اللذان كان هدفهما حل الجدل الذي كان قائم قبل 10 سنوات في التساؤل الكبير حول كم من سياسة مالية سائدة في البلدان النامية والصناعية بصفة عامة ، تم القيام ببيانات 49 بلد خلال الفترة (1960 - 2006) لمجموعة اختبارات اقتصادية أدت للنتيجة التي مفادها أن السياسة المالية دورية في الدول النامية و العكس بالنسبة للدول الصناعية .

- بالإضافة نجد (2008) Compante and Alsina حيث قدما تفسيرات لتوضيح دورية السياسة المالية و ذلك بمقارنة الدول النامية مع الدول الصناعية بحيث توصلوا إلى أنه خلال الفترات الصعبة، الدول النامية لا يمكنها الاستدانة بسب أسعار الفائدة العالية لذلك لا يستطيعون إدارة النقائص و بالتالي انقطاع الانفاق ، بينما في حالات الازدهار فلهم القدرة على الاقتراض بسهولة أكثر و يتبع ذلك زيادة في الإنفاق العام.

الفصل الأول
مدخل إلى السياسة
المالية

تمهيد:

تعني السياسة المالية بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي الإنفاقي والإرادي وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لهذه الأنشطة في التأثير على المجرى العام للاقتصاد الوطني، والسياسة المالية كغيرها من مركبات السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني استنادا على أدوات عديدة ومتجانسة، كما أن تطور دور الدولة من الحارس إلى المتدخلة ثم الدولة المنتجة كان له أثر فعال على النظام المالي حيث انتقل من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة فالسياسة المالية الموجهة، وعلى إثر ذلك أخذت السياسة المالية مكانة هامة في حيز السياسة الاقتصادية بل أنها أصبحت محور كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لما لها من تأثير قوي ومباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية وسنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية السياسة المالية وتطورها وذلك في المبحث الأول، في حين سنذكر العوامل المؤثرة في السياسة المالية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث سنتطرق لأدواتها وأهم أهدافها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

الظاهرة المالية في مختلف المجتمعات وعلى تتابع العصور ذات ارتباط وثيق بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، وفي إطار هذه العلاقات تتضح معالم هذه الظاهرة في صورة نظام مالي معين تتحدد من خلاله الحاجات العامة، كما تتحدد وسائل إشباعها، ومن هنا يختلف دور السياسة المالية من دولة إلى أخرى لاختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم في كل دولة على حدا، إذ مرت السياسة المالية بعدة تطورات أدت إلى ما هي عليه وذلك تأثرا بمتغيرات متعددة وأفكار اقتصاديين محدثين.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها

تقوم الدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي والحفاظ على توازنه اللجوء إلى استخدام أدوات السياسة الاقتصادية ومن أبرزها السياسة المالية والتي أصبحت تكتسي أهمية بالغة خاصة مع تطور الدولة واتساع نطاق مهامها، لذا سنتطرق بداية إلى مفهوم السياسة المالية ثم نذكر أنواعها.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

نظرا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تعددت المفاهيم للسياسة المالية، وهذه بعضها على سبيل المثال:

* اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، وهي تلك السياسات والإجراءات المدروسة و المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية ومستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى¹.

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 07

* العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية¹.

* مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة².

* برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع³.

* كما يعرفها كل من A.Euzely و M.L.Herschtel (1988) على أنها تعبير عن الخيارات الخاصة بمركز قرار عام (مركزي، محلي أو عالمي) والتي تبغي الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية بشكل يقتضي القيام بإنفاق عام وتحصيل إجراءات عامة⁴.

* تعرف كذلك بأنها استخدام الدولة لإيراداتها وانفاقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي⁵.

* بينما يعرفها البعض بتلك المبادئ والقيم و القواعد التي توجه الوظيفة المالية في المنشأة، المدير المالي والعاملين في الإدارة المالية من أجل تحقيق الهدف الذي وجدت الوظيفة المالية لأجله وبالتالي تحقيق هدف المنشأة، إذن السياسة المالية تعد من الأمور التي تحتل

¹ د. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية، 2009، ص 27

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2004-2005، ص 41

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، قصر الصفاء الاسكندرية، 2004، ص 15-16

⁴ شبيبي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير

في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص 60

⁵ عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية)، مكتبة الإشعاع

للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص 144

أهمية كبيرة في كونها المرجع الأساسي في معالجة الأمور المالية، ووجود سياسة مالية دقيقة تساعد على التنسيق بين كافة مكونات المنشأة¹.

* بالإضافة إلى ما سبق فهي تمثل سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية².

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول بأنها جميعا تتفق على أن السياسة المالية هي آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إذن فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي وما يتبعه من آثار على مختلف القطاعات، وهي تتضمن تكييفا كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفًا نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات من أجل تحقيق أهداف معينة تتمثل في النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقرب بين طبقات المجتمع والقضاء على التمييز العنصري بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات³.

¹ د، عدنان تايه النعيمي، د، ياسين كاسب الحرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص 52

² محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 182

³ هواري هوارية، دورية السياسة المالية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة تلمسان، 2011-2012 ص 3

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

1- السياسة المالية التوسعية (ذات الاتجاه التوسعي):

هنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري. أي أن هذه السياسة تكون في الأوقات التي يسود فيها الركود والتراجع الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام وكبح سبل الإيراد العام بالتقابل

2- السياسة المالية التقييدية (ذات الاتجاه الانكماشية):

تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها بطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي وهذا النوع من السياسة المالية يسلك نفس مسلك السياسة الاقتصادية عندما تريد مكافحة أوجه التضخم الذي يعانیه الاقتصاد¹.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

إن السياسة المالية عرفت محطات بارزة مرت بها عبر التاريخ، لذا فإذا كان الاقتصاديون لم يختلفوا كثيرا في تعريفهم للسياسة المالية فإنهم لم يتفقوا أبدا في تحديد مضمون السياسة المالية وعلى مدى فعاليتها.

الفرع الأول: السياسة المالية حتى نهاية العشرينات.

من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون "Say" للمنافذ و"مدلول اليد الخفية" لآدم سميث، فقانون "Say" للمنافذ المصاغ بعبارة "العرض يخلق طلبه" يؤكد علاقة سببية بين الإنتاج والإنفاق فأى زيادة في الإنتاج ستخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي،

¹ موقع الكتروني www.9alum.com

ووفق هذا الفكر عندما كان الناس لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل فإن أي زيادة في الدخول النقدية ستتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات فإذا ما ترك الفرد حراً في حياته الاقتصادية فهو يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته وتحقيق مصلحته الشخصية إلى غاية وصوله حد مستوى العمالة الكاملة¹.

والفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي بحيث يخضع عند قيامه بهذا النشاط إلى مصلحته الفردية والخاصة، وهذه المصلحة الشخصية التي يسعى إليها الفرد هي مجموعة المصالح المشتركة بين الأفراد، وبالتالي فلا تتعارض مع بعضها البعض وتتحقق مصلحة المجتمع، فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية، وأطلق الكلاسيك في هذا الشأن عبارتهم الشهيرة "هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها وتوجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة".

ولكن الفكر الكلاسيكي سرعان ما أدرك وجود بعض الحجج العامة التي لن يستطيع القطاع الخاص والأفراد تحقيق إشباعها، ومن هنا تبدوا أهمية حصر وتحديد أوجه الإنفاق حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية، بحيث أن الكلاسيك يعملون على تضييق نطاق التدخل الحكومي، وهو الأساس الأول للسياسة المالية في هذه الفترة، فافتصر الإنفاق العام على الدفاع، الأمن الداخلي والمرافق العامة، لكن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام لا يضمن في حد ذاته عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد والقطاع الخاص، وبالتالي لا يضمن وفقاً للفكر الكلاسيكي تحقيق أكبر رفاهية اقتصادية للمجتمع، لهذا يضيّق الكلاسيك قيوداً أخرى على النشاط الاقتصادي يتمثل في أن يكون تدخل الدولة حيادياً. بمعنى عدم تأثير النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص ومن أجل تحقيق مبدأ الحياد المالي نجد أن الاقتصاديين الكلاسيك يؤكدون على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية والمحافظة عليه، أي تحقيق المساواة التامة

¹ حامد عبد المجيد دراز، (2004) مرجع سبق ذكره، ص 21-22

بين جانبي النفقات والإيرادات بميزانية الدولة سنويا، وعدم اللجوء إلى القروض والإصدار النقدي إلا في حالات استثنائية¹.

وبالتالي نجد أن السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر على ثلاث نقاط:

-تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر

-ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة

-الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

كما أن التمسك بأسس السياسة المالية وفقا للفكر الكلاسيكي يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها وامتداد آجالها ففي أوقات الرواج والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مما يدفع الدولة تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية زيادة الإنفاق العام (أو تخفيض الضرائب) لكن بزيادة الإنفاق العام في مثل هذه الفترات سيزيد من حدة التضخم ويضيف قوة جديدة للدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية..... وهكذا، أما في أوقات الكساد تنخفض الدخول النقدية فتنخفض الإيرادات العامة، فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام (أو زيادة الضرائب) حرصا على تحقيق مبدأ توازن الميزانية، لكن هذا التخفيض في مجتمع يعاني الكساد سيؤدي إلى ازدياد التدهور الاقتصادي فتنخفض الدخول النقدية وتزداد البطالة فتنخفض حصيللة الضرائب مرة أخرى مما يؤدي بالدولة إلى تخفيض إنفاقها لتوازن الميزانية..... وهكذا².

¹ د هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الاسلامي والنظام

المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2007، ص53-54-55

² حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 27-28

الفرع الثاني: السياسة المالية الأربعينيات:

لقد ظلت السياسة المالية حبيسة الأفكار الكلاسيكية فترة طويلة من الزمن إلى أن تتالت الأزمات الاقتصادية، فالتطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية حيث أدت إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية محاولة الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، فنجد أن كيث انتقد قانون "Say" للأسواق لتجاهله دور الطالب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائماً بالنشاط الاقتصادي إلى التوظيف الكامل ولقد انتقد أيضاً فكرة اليد الخفية، وأكد وجود كثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأن الدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع. وهنا يلقي كيث على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا كان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم أسساً جديدة للسياسة المالية تتماشى مع مفهومها الجديد، وهكذا ما تكلفت به مدرسة Alvin Hansen في الأربعينيات، حيث أضاف "هانسن" على تحليل نظرية كيث مستخدماً معادلة الدخل القومي ومستعينا بالرسم البياني (1-1) الذي يستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي ويقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يمكن تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

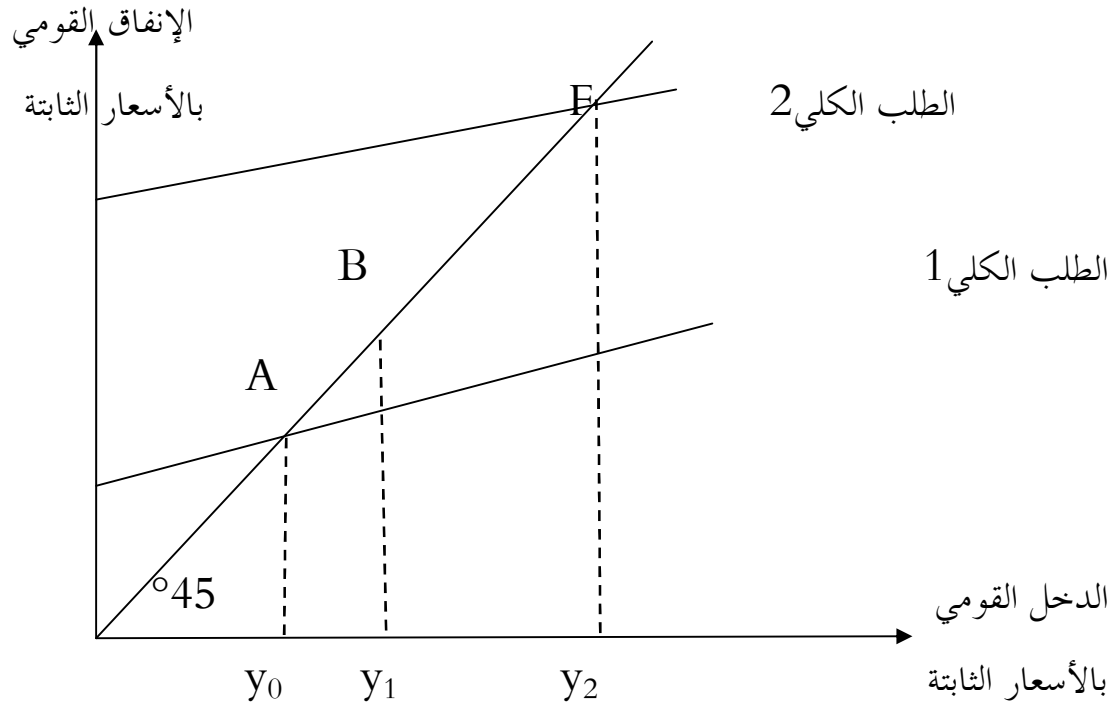
ففي الشكل (1-1) يعبر المحور الأفقي عن الدخل القومي (الإنتاج القومي) بالأسعار الثابتة، والمحور العمودي عن الإنفاق القومي¹.

(الاستهلاك C + الاستثمار I + الإنفاق الحكومي G + الصادرات X - الواردات M) بالأسعار الثابتة، وباستخدام نفس مقياس الرسم على المحورين فإن أي نقطة على خط العرض الكلي (45°) تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث يتحقق عندها صحة

$$Y = C + I + G + X - M$$

معادلة الدخل القومي :

الشكل (1-1): التوازن المستقر للاقتصاد القومي.



المصدر: د. حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 32

ومن تم تحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي من منحنى الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة على الجانب الأيمن من معادلة الدخل القومي (M.X.G.I.C) فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند مستوى الدخل y_1 فمعنى هذا أن التوازن للاقتصاد القومي عند النقطة A هو توازن أقل من

¹ حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 34-35

مستوى التوظيف الكامل معبرا بذلك عن ظهور الفجوة الانكماشية ووجود البطالة الإجبارية لأن مستوى الطلب الفعال عند A غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل، أما إذا تقاطع منحنى الطلب الكلي 2 مع خط العرض الكلي عند النقطة F أي عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل معناه ظهور فجوة تضخمية لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة F أكبر من مستوى التوظيف الكامل فإن مستوى الأسعار لا بد وأن يرتفع هنا، وتبدأ الضغوط¹ التضخمية بالظهور ويمثل هذا التحليل لنظرية كيتز هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وبين ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وركز اهتمامه على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي .

فعندما تلوح بوادر الكساد فعلى الدولة استخدام أدوات السياسة المالية لترفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى بحيث يتقاطع مع خط العرض الكلي عند النقطة B ، وعندما تظهر بوادر التضخم فإن على الدولة أن تسارع للتأثير على مكونات الطلب الفعال من أجل خفض منحنى الطلب الكلي إلى أسفل ويتقاطع مع خط العرض الكلي عند النقطة B .

وهذه الأسس الجديدة للسياسة المالية قد سارت خلال الأربعينيات وأضاف زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكاناتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية (Compensatory Finance) والمالية الوظيفية (Functional Finance) وغيرها، إلا أنه كافة المبادئ التي صيغت كأسس للسياسة المالية في هذه الفترة قد اتخذت نموذج هانسن أساسا لها، ومن ثم فقد ركزت على استخدام كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحنى الطلب الكلي فقط ليتخذ الاتجاه (صعودا أو هبوطا) الملائم، ويكون للتدليل على ذلك أن نأخذ كمثال

¹ حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 36-37

كتاب Musgrave سنة 1959 وقد بدى نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث أمكن باستخدامها المساهمة في انتشار اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتالي هذا النجاح دفع ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية وزيادة الإنتاج والدخل القومي ومن تم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية¹.

لكن سرعان ما كشفت الأحداث والتجارب في اقتصاديات الدول المتقدمة عن كثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج هانسن أساسا لصياغتها كما كان واضحا من اللحظات الأولى لتطبيق هذه السياسات المالية في الدول النامية فشلها في تحقيق ما هدفت إليه، بحيث لاحظ الاقتصاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمسينات حتى اليوم مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار، فإذا ما حاولنا الوقوف على السياسة المالية التي يمكن صياغتها في مثل هذا الموقف وفق نموذج هانسن لوجدناها تنص على ضرورة تخفيض حجم الطلب الفعال ليقضى على موجات الضغوط التضخمية، لكن إنقاص الطلب الفعال مع وجود بطالة إجبارية يؤدي بالضرورة إلى ازدياد حجم البطالة الإجبارية وبالتالي يقودنا هذا النوع من التحليل إلى سياسات تصاغ باسم "كبيتر" وتتعارض تماما مع أفكاره، كما عجز هذا النوع من التحليل الاقتصادي على أن يقدم تشخيصا سليما لأسباب التضخم، قد عذر عليه أن يخلص إلى أسس سليمة للسياسة المالية المثلى ذلك كون نموذج هانسن يتم التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة، ومنه فلا مجال لظهور التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة، كذلك هذا النموذج بإغفاله لجانب العرض الكلي تماما قد عجز عن تتبع

¹ حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

أثر التغيير في تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة معدلات الأجور النقدية، وبالتالي يكون قد حول نظرية كيتز إلى مقلوب قانون ساي للمنافذ حيث "يخلق الطلب عرضه"¹.

الفرع الثالث: السياسة المالية الجديدة (الاتجاهات الجديدة للسياسة المالية):

إن الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت عقب الأزميتين البتروليتين من القرن الماضي أضرت كثيرا بسمعة السياسة المالية وأعطت نفسا جديدا للبراليين والنقديين الذين ترى مدرستهم (المدرسة النقدية بزعامه فريدمان) أن السياسة المالية لا تكون فعالة وذات أهمية إلا إذا اقترنت بتطبيق السياسة النقدية.

فتطبيقات السياسة الاقتصادية في بداية الثمانينات أظهرت إلغاء الأدوات المالية وهو ما انعكس بوضوح في تزايد نفوذ العقيدة الليبرالية في الأوساط العلمية، فتراجع النمو إلى حد بعيد يصعب تقبله وتزايد ثقل الاقتطاعات الضريبية والآثار السيئة المترتبة عن ظاهرة اعتبرت جديدة عرفت باسم الكساد التضخمي (Stagflation) كانت بلا شك في صالح نجاح الأطروحات الليبرالية .

فجميع تيارات البحث الاقتصادي بدون استثناء تحدثوا عن وجود مدرسة فكرية جديدة أعادت اكتشاف أن بعض النفقات العامة تستطيع أن تنعش النمو، وذلك أساسا في الاقتصاديات ذات الشكل الليبرالي وأبرز من أسهموا في هذا الاتجاه الجديد P.M.Romer الذي ظهرت أعماله (1986) عن النمو المنسجم فأكد على أهمية دور الدولة في الاقتصاد.

إن مصطلح الجدلية التحليلية تغير اليوم بشكل جذري فالتعارض بين معتقدي المذهب الاقتصادي التقليدي الجديد (NEC) سجلوا تغييرين اثنين فقد انسجموا حقيقة حسب تعبير Stiglitz مع قانون العجز العامة، لذلك لم يفكروا كثيرا أو كلية في قدرات مثبتات السياسة المالية لتوجيه الطلب العام بواسطة عجز النفقات، فالعرض العام بالنسبة

¹ حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص40

لهم هو مفتاح متغير، أما الكيتزيون الجدد (NEK) فقد شككوا في قدرة مثبتات الطلب وانضموا إلى معارضة الكتاب السابقين.

وبالعكس فالتيارين المسيطرين حالياً "Mainstream" أكدوا على الفعالية التي تستطيع انتظارها من السياسة المالية في تحسين العرض الكلي من منظور النمو المنسجم، نفس الشيء عن طريق تراكم رأس المال العام وتطور وتنمية النفقات العامة لتحقيق التنمية. بالإضافة إلى ذلك فلتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر وجب أولاً فهم المتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي وهذا ما تكفل به نموذج "واينتروب" والذي كان بعكس "هانسن" إذ لم يهتم في كافة كتاباته بالسياسة المالية بحيث كان اهتمامه الأساسي النظرية الاقتصادية فدمج الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي، واستخدام نماذج علمية دقيقة لتحليل النشاط الاقتصادي وتشخيص المتغيرات ذات العلاقة المباشرة في ظهور المشاكل الاقتصادية وبعدها يأتي دور تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث أو تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها¹.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة

المطلب الأول: العوامل السياسية

السياسة الضريبية تعتبر إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، فهي تمثل مجموعة الإجراءات التقنية الضريبية يتم التأثير من خلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والمتخلفة، كما أن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية

¹ هواري هوارية (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12

يظهر بوضوح في تحديد قيمة الاقتطاع المتمثل في الاقتطاع العام من الدخل الوطني وتحديد توزيعه وكيفية استعماله.

الفرع الأول: تأثير الظواهر المالية على السياسة المالية.

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية عن طريق النظم السياسية كت تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما يمكنها أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية¹.

الفرع الثاني: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن النظر لهذا التأثير من جانبين: فمن جانب تأثر البنيات السياسية حيث نجد أن الطبقة الحاكمة تمثل أهم عنصر للتوجيه المالي للدولة أي الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو النفقات العامة أما من جانب تأثير الوقائع السياسية فالأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية ومن هذه الوقائع نجد الأحداث العسكرية وما لها تأثير واضح على السياسة المالية، فيمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، كذلك الاضطرابات الاجتماعية (الحروب والكوارث) التي تترك خلفها آثار مالية مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير وعادة ما تؤدي إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية بحيث يأخذ هذا البرنامج طابعا ماليا مثل تخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من أنواعها.

¹ درواسي مسعود (2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 65

الفرع الثالث: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن خلال هذا توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لزواله. وإن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين العوامل السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين كما نخلص أيضا إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كذلك فإن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة¹.

المطلب الثاني: العوامل الإدارية.

من بين العوامل التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي.

الفرع الأول: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية.

تضم العوامل الإدارية من خلال تأثيرها على السياسة المالية تأثير البنات الإدارية وتأثير السياسة الإدارية.

أولا: تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية.

بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لما تحتويه من مرافق عديدة، وما تتطلبه من عنصر بشري ومادي قد لا يكون متوفرا لدى الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية

¹ درواسي مسعود (2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 65-66

المستقلة ماليا تميل إلى المبالغة في نفقاتها كما أن هناك اتجاه ينص على أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب ويعود ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية (نتيجة ليست حتمية ومطلقة)

ثانياً: تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية انعكاسات مالية تتمثل في المنشآت الإدارية والمؤسسات، فمثلاً عند بناء مصانع أو مؤسسات فهذا من جهة يكون مصدر للموارد المالية لما يفرض على المصانع من ضرائب ومن جهة أخرى ساهم في زيادة النشاط الاقتصادي، وذلك بتنمية الاستهلاك وبالتالي زيادة الموارد المالية.

الفرع الثاني: تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية .

تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية على الهيئات الإدارية تأثير مزدوج، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:¹

أولاً: تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية.

إن استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع استقلالها المالي، ويكون هذا الأخير حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة، وبالتالي فاستقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية .

ثانياً: تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية.

يتضح تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية من خلال المنشآت العامة والجماعات المحلية، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، إذ عندما يكون وفرة الموارد المالية أو ضخامة الوعاء الضريبي في هذه الحالة السياسة تكون توسعية أما إذا

¹ درواسي مسعود (2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 68

كان هناك نقص للموارد المالية ففي هذه الحالة وجب على الهيئات المحلية اتباع سياسة انكماشية .

وبالتالي فهناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية بحيث كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، ولتحقيق أهداف السياسة المالية لابد من توفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية، إذن فالجهاز المساعد للسياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته، البسيط في تكوينه السريع في مهامه¹.

المطلب الثالث: أثر النظام المالي.

وجب على السياسة المالية أن تنسق طبيعتها، تكوينها، أهدافها وطريقة عملها مع النظام المالي الذي تعمل في إطاره، لأن السياسة المالية تختلف في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي وذلك لأنه في الأول يفسح مكانا للضريبة بينما في النظام الثاني يتجاهلها، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذين الفرعين:

الفرع الأول: السياسة المالية في النظام الرأسمالي.

نشأ النظام الرأسمالي على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحيادة السياسة المالية ومن جهة أخرى نجد تركز الثروة وحركة السوق بين أيدي الجماعات الخاصة (الفئات الغنية وملاك الأراضي) والدولة لا تملك إيرادات خاصة، وبالتالي فإن النفقات العامة لا تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وبعد فترة زمنية وبحكم تغيرات وتطورات دور الدولة فقد زاد تدخلها إلى حجم أكبر، مما أدى إلى تزايد النفقات العامة ومنها إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي وكل هذا التحول هو من ساعد في تطور مفهوم الضريبة فأصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية

¹ درواسي مسعود (2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 68-69

وعلى العموم فالمجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في الاقتصاد القومي، ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في هئية البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الكلي من جهة أخرى.

كما أن دور السياسة المالية في هذه المجتمعات ليس بالإيجابي إذ يقتصر على موازنة الاستثمار الخاص وسد ثغرات الانكماش أو التضخم، أو زيادة الإنفاق الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة بدون تضخم.

الفرع الثاني: السياسة المالية في النظام الاشتراكي.

إن ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية تختلف عنها في الدول الرأسمالية وذلك بالنظر لاختلاف الأسس الموجهة للإنتاج والتوزيع في كل منهما. إذ في المجتمعات الكلاسيكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط القومي الشامل أسلوبا لإدارته كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الملائمة بين الموارد المادية والموارد البشرية ، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكي والمالية الاشتراكية تقوم على وظيفتين أساسيتين متصلان بتوزيع الدخل القومي والرقابة والإشراف المالي¹.

كما نجد أن السياسة المالية في الدول الاشتراكية تتميز بخصائص تتمثل في:

-المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب

-كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن هذه الاستثمارات تخص الدولة أيضا.

¹ عادل أحمد حشيش (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 50-51

-القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي للدول الاشتراكية¹. وفي الأخير مهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالي في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية فإنه تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية وبالتالي يجب التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى وخاصة السياسة النقدية والإئتمانية حتى تدعم كل منها الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث: أثر درجة النمو الاقتصادي.

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، ويختلف مفهومها وتتفاوت أهميتها لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عنها في البلدان النامية

أولا: السياسة المالية لدى الدول المتقدمة.

السياسة المالية في الدول المتقدمة تسعى جاهدة لإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد، فهذه المجتمعات استكملت أسباب نموها الاقتصادي ، فعلى الحكومة تعديل مستوى إنفاقها بما تجنيه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات وأن تلجأ إلى التمويل كي تملأ الثغرة بين الدخل عند مستوى العمالة الكاملة ومستوى الإنفاق الكلي.

ثانيا: السياسة المالية لدى الدول النامية.

فهذه الدول لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، فهي بالكاد تهيئ لمتوسط سكانها قدرا من حاجات وأسباب الرفاهية والسياسة المالية تقوم بتمويل برامج التنمية الاقتصادية كما تقوم الحكومة برفع الدخل الحقيقي للفرد، وكذا خلق استثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع.

¹ درواسي مسعود (2005-2006) مرجع سبق ذكره، ص71-72

ومما سبق فالسياسة المالية لا يعني أنها ليست لها اهتمامات بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بل إن بناء المجتمع اقتصاديا يرجع إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على موجات التضخم حال ظهورها كي يتم البناء على أسس مستقرة وسليمة¹.

المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة المالية.

السياسة المالية آلية تستخدم لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إذ نجد أن الحكومة للتأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته تتجه لاستعمال أدوات السياسة النقدية، إضافة إلى أدوات السياسة المالية كذلك تلعب هذه السياسة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فبسعيا لتحقيق هذه الأهداف الرئيسية تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي كما تعمل على تكييف كافة العلاقات القائمة في المجتمع

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية .

كما سبق لنا وأن عرفنا السياسة المالية بمجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات وإحداث التوازن في ميزانية الدولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كزيادة حجم الإنتاج تخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع .

وتتمثل أدوات السياسة المالية في:

¹ د حباية عبد الله (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 30-31

الفرع الأول: النفقات العامة.

هناك عدة تعاريف للإنفاق العام نذكر منها ما يلي:

-النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق النفع العام أو استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة¹.

-النفقات العامة هي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أجل إشباع الحاجات وتحقيق الصالح العام².

-تمثل مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجات عامة³.

-كذلك فالنفقات العامة مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية⁴.

-إضافة إلى ما سبق فيعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات طابع نفع عام⁵، أو النفقة العامة هي مبلغ نقدي تنجز إنفاقه سلطة عامة بهدف إشباع حاجة عامة⁶.

ومن خلال هذا نجد أن النفقة تضم ثلاثة عناصر فتأخذ شكل مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئات عامة من أجل الحصول على سلع والخدمات لإشباع حاجات عامة، أي ينبغي أن تنحصر في سبيل تحقيق الأهداف العامة الممثلة في مصلحة المواطنين جميعاً بدون استثناء لأي فرد أو جماعة مهما قل شأنها في المجتمع.

¹ عادل أحمد حشيش (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 63

² علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة مالية، بدون دار نشر، بدون سنة، ص 32

³ إبراهيم علي عبد الله، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر، 1988، ص 107

⁴ علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 84

⁵ غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، 1998، ص 178

⁶ نواز عبد الرحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج

، 1998، ص 33

وللنفقات العامة عدة تقسيمات تتبع معايير خاصة بها:

أولاً: وفقاً لمعايير الأثر المباشر على الإنتاج الوطني.

أ- نفقات حقيقية: هي تلك التي تؤدي إلى زيادة مباشرة الإنتاج الوطني، لذلك تعرف بالنفقة المنتجة، ويتم مقابل خدمة مثل الخدمات الصحية.

ب- نفقات تحويلية: تكون بمثابة إجراء تتخذه الدولة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة إذ تمثل انتقال جزء من ثروة المجتمع من فئة معينة إلى فئة أخرى، وتقدم هذه النفقات من جانب الدولة ودون مقابل.

ثانياً: وفقاً لمعيار إمكانية تغطية النفقة بالقرض أو الإصدار النقدي.

أ- النفقات العادية: تؤدي إلى زيادة الأموال، بمعنى عدم وجود نشاط مالي يؤدي إلى جلب الدخل

ب- نفقات غير العادية: هي التي تدر دخلاً وتؤدي إلى زيادة الأموال والخدمات الشخصية

ثالثاً: وفقاً للوظائف التي تؤديها.

أ- التقسيم الإداري: تقسم النفقات العامة تبعاً للهيئات الإدارية التي تقوم بها وبصرف النظر عن نشاط هذه الهيئة .

ب- التقسيم الوظيفي: يصنف تقسيم النفقات العامة تبعاً للوظائف التي تقوم بها الدولة، وملاحظة على الإنفاق العام نقول بأن الإنفاق الإجمالي ثابت بدون زيادة أو نقصان، لكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية لها أثر كبير فعلى سبيل المثال يتم خفض الإنفاق العام على الطرق وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط على التعلم، وعليه فإنه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر¹.

¹ هواري هوارية، (2011-2012) مرجع سبق ذكره، ص20

الفرع الثاني: الإيرادات العامة.

يقصد بالإيرادات العامة مجموع الموارد المالية التي تدخل خزانة الدولة بحيث تشكل مصدر هام لدخلها، وكونها تشكل مصدر للدخل العام فهذا يعني أن المقصود بالإيرادات هو التيار النقدي الشبه ثابت أو الذي له صفة الاستمرارية، والإيرادات العامة تختلف عن الخاصة بحيث تحصل عليها الدولة بصفتها سلطة ذات سيادة أو باعتبارها وحدة عامة تساهم في إدارة بعض المشروعات الإنتاجية. بما يضمن لها الحصول على مورد دائم¹. لذلك لا يمكن للدولة أن تعتمد على مصدر واحد لتحصيل الإيرادات العامة لأن ذلك يشكل خطورة بالغة قد تهدد اقتصاد الدولة، فهي تستمد إيراداتها من مصادر عديدة ومتنوعة، لذا استوجب الأمر تصنيف الإيرادات العامة على النحو الآتي:

أولاً: الإيرادات العادية وغير العادية.

أ- الإيرادات العادية: تعتبر إيرادات محلية والتي تكون على رأسها الإيرادات الضريبية وتقسم إلى نوعين:

* الضرائب المباشرة (**Direct Taxes**): وهي الضرائب التي يتم استقطاعها مباشرة من منابع الدخل مثل ضريبة الدخل وضرائب الأرباح

* الضرائب غير المباشرة (**Indirect Taxes**): والتي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد أي أنها تصيب الدخل ولكن بطريقة غير مباشرة مثل ضرائب المبيعات، ضرائب الملكية (ضرائب الأراضي والعقارات) وهناك إيرادات أخرى كالإيرادات من المشاريع العامة والرسوم².

¹ د محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية (1999)، ص55

² د. نزار سعد الدين العيسى، د. إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مرجع سبق ذكره،

ب-الإيرادات غير العادية: وهي الإيرادات الاستثنائية أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة (القروض العامة، الإصدار النقدي)

ثانيا: الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:

أ-الإيرادات الأصلية: ما تحصل عليه الدولة من أملاكها وهي ما تعرف بدخل الإيرادات الاقتصادية

ب-الإيرادات المشتقة: تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين ويضم كافة أنواع الإيرادات ما عدا الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها.

ثالثا: الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية.

أ-الإيرادات الجبرية: تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه (الضرائب، الغرامات، القروض الجبرية.....)

ب-الإيرادات غير الجبرية: وهي التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه (الرسوم، القروض الاختيارية.....)

رابعا: الإيرادات الإدارية غير الضريبية.

وتسمى أيضا بالإيرادات السيادية (الرسوم، الغرامات، الرخص..). وهي تؤخذ من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة، والاقتطاعات من الأفراد تتحدد في حدود تكلفة الخدمة العامة المقدمة، أي ما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الأفراد¹.

الفرع الثالث: الدين العام.

سياسة القرض العامة أو الدين العام هي السياسة التي تنتهجها الحكومة في سبيل تغطية العجز في ميزانية الدولة أو استحداث استثمارات جديدة، فتعتبر القروض العامة أهم مصادر الإيرادات غير العادية في العصر الحديث، فالدولة تلجأ من وقت لآخر إلى

¹ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 53، 54

الاقتراض من البنوك أو الجمهور مباشرة، وذلك بإصدار سندات. يكتب فيها الأفراد داخل البلد وخارجه وتنفق الحكومة حصيلة الاقتراض إما في الاستثمار الصناعي كتشديد السكك الحديدية أو إنشاء الموانئ والسدود مما يعود على الدولة بإيراد في المستقبل أو القيام بمشاريع عمرانية تزيد من الإنتاج في الدولة فيزيد الدخل القومي كتحسين وسائل الري وإصلاح الأراضي الزراعية .

كما أنه في العديد من الأحيان تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في أوجه مختلفة من الإنفاق العام، لا يمكن تغطيتها بإيرادات عادية (الضرائب)، إذ تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الأفراد أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية مع التعهد باحترام شروط هذا القرض وتتجه الدولة إلى هذا الجانب في حالتين:

- إما في حالة وصول الضرائب إلى حدها الأقصى، أي لا يمكن للدولة الزيادة في معدلات الضريبة وإلا أدى ذلك إلى اختلال في النشاط الاقتصادي.

- وإما في حالة وجود ردود فعل عنيفة للضريبة تضع قيوداً على قدرة الدولة في الاستعانة بها وكل هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة هي عبارة عن عملية تعرف بالدين العام أو القرض ويعرف الدين العام على أنه وسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضرائب الحصول عليها، وتتجلى أهمية الدين العام في أنه لا يقتصر على كونه مورداً غير منتظماً يستخدم في تمويل الإنفاق العام بل يمثل من الناحيتين النظرية والتطبيقية أداة من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع، ووسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي¹.

وبالتالي فإن حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة، فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة، ففي حال

¹ شبيبي عبد الرحيم، (2006-2007) مرجع سبق ذكره، ص 98

وجود فائض أو عجز فإن حجمه ومقدار نموه وكيفية استغلاله له تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

الفرع الرابع: آلية عمل أدوات السياسة المالية.

لاشك أن أدوات السياسة المالية ستستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية.

أولاً: في أوقات الكساد.

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

أ- **زيادة مستوى الإنفاق العام:** وهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي سيزيد دخول الأفراد ومن ثم يرتفع مستوى الطلب الكلي، وعندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وتوظيف عمال جدد، مما يزيد مرة أخرى من دخول الأفراد فيعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ب- **تخفيض الضرائب:** أو بإعطاء إعفاءات ضريبية وهذا سيؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب الكلي.

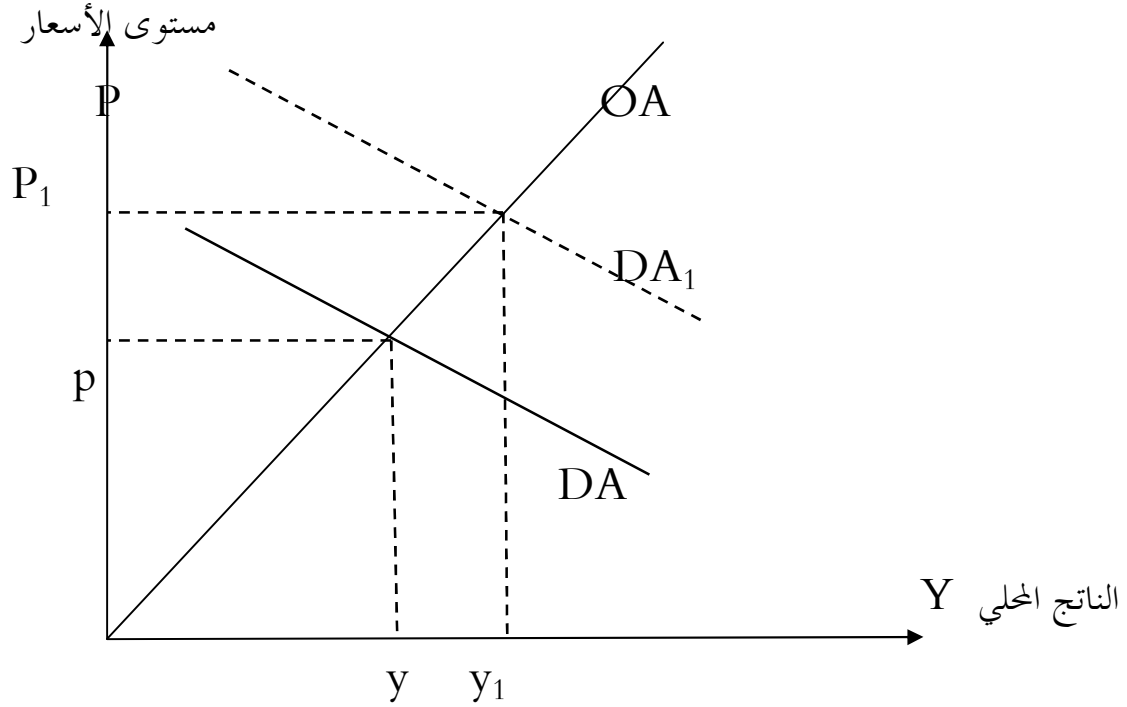
ج- **زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب معاً:** يستخدم مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب معاً بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد

وتسمى هذه السياسة المستخدمة لعلاج الكساد بالسياسة المالية التوسعية وهذا ما يوضحه الشكل التالي بحيث زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي¹.

¹ د خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة التاسعة، 2008، ص 246-247.

وانتقال المنحنى الليمين أي من (DA) إلى (DA₁)

الشكل (1-2): منحنى بياني يوضح السياسة المالية التوسعية.



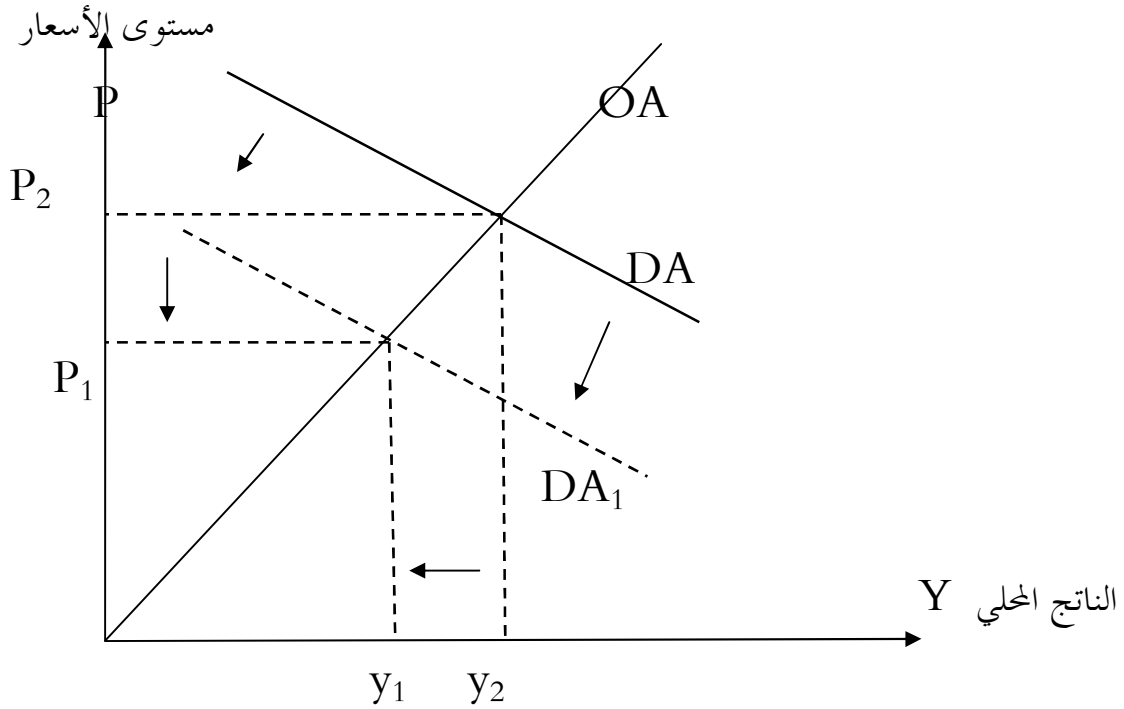
المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، (2008)، مرجع سبق ذكره ص 247.

ثانياً: في أوقات التضخم:

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تقليل الطلب وخفض القوة الشرائية في المجتمع عن طريق اتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية والتي تقوم على تقليل الإنفاق الحكومي ورفع معدل الضريبة أو المزيج بين تخفيض الإنفاق وزيادة مستويات الضرائب (على عكس السياسة المالية التوسعية) ويمكن توضيح هذه السياسة من خلال المنحنى البياني التالي:¹

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 248

الشكل (1-3): منحى بياني يوضح السياسة المالية الانكماشية.



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 248

وبالتالي فالسياسة المالية الانكماشية تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى إحداث التوازن المالي، التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل عن طريق تكيف أدواتها.

كذلك تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق أهداف تؤثر بها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وأبرزها ما يلي:

الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:

-الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة

-تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أحد متطلبات نجاح سياسات التنمية الاقتصادية، كما يرافقه زيادة معدل النمو الاقتصادي، بحيث أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة وعلى سبيل الذكر فلتحقيق الاستقرار في الدول النامية (الجزائر) أهمية خاصة لارتباطه بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يمثلان عاملين متكاملين مع بعضها بحيث في حالة ما غاب الاستقرار الاقتصادي سيؤدي إلى حدوث خلل يتمثل في تحويل الاستثمارات من المنتجة إلى غير المنتجة.

ثانياً: السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.

تلعب السياسة المالية دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، وتعتمد السياسة الاقتصادية على عدد من الأدوات والإجراءات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أهمها أدوات السياسة النقدية والمالية، بحيث استخدامها لأدوات

¹ سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص 162

السياسة المالية يكون من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا عن طريق اتباعها للسياسة الضريبية والانفاقية فتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل من الناحية التطبيقية أيضا¹.

أ- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (عجز في الطلب الكلي):

توضع السياسة المالية للزيادة من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزيادة في الإنتاج والعمالة والدخل، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية مختلفة ومتفاوتة كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وذلك بإتباع السياسات المالية التالية:

• التوسع في النفقات العامة:

تزيد الدولة من نفقاتها على المشروعات العامة والمرافق الخدمية، كما توسع نفقاتها التحويلية بالزيادة في الإعانات للبطالين وأصحاب الدخول المحدودة، وهذه الإعانات تكون نتيجتها زيادة للدخول الشخصية والإنفاق الشخصي بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة .

• التسريع في سداد جزء من القروض العامة:

هذه السياسة تدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، بحيث في حالة قيام الدولة بسداد القروض قبل موعد الاستحقاق فهذا يفسر إحلال النقود مكان الأوراق المالية مما يزيد من الاحتياطي النقدي وبالتالي توسع في الائتمان المصرفي، أما بالنسبة لحاملي هذه الأوراق ففساد هذا القرض لا يؤثر سوى في درجة سيولة أصول هؤلاء الحاملين.

¹ د طارق الحاج، المالية العامة، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، (2009-1430) ص 202،

• تخفيض الإيرادات الضريبية:

يشير علماء السياسة المالية العامة إلى ضرورة إتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، ويقولون أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي¹، وكنتيحة يمكن التوصل إليها هي أن سياسة زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية في تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يكون أكبر من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب

ب-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض (زيادة مستوى الطلب الكلي):

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ولتطبيق هذا النوع من السياسات المالية يوجد أكثر من أسلوب منها:

*زيادة الإيرادات الضريبية:

وذلك من أجل امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة في وقت التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون أثر هذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نصل إلى أن المتأثر من ذلك هم أصحاب الدخل المتدنية وليس أصحاب الدخل المرتفعة.

*التوسع في إصدار القروض العامة:

للدولة القدرة على إصدار القروض العامة بأساليب الاقتراض الإجباري لكن من الأحسن أن يكون الاقتراض اختياري من قبل المقترض لتكون سياسة التوسيع ناجحة.

¹ د طارق الحاج،(2009-1430)، مرجع سبق ذكره، ص 203-204

*الحد من الائتمان المصرفي:

تتبع هذه السياسة للتأثير على كمية النقود المعروضة و ثم الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار، وهذا من خلال بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة أو رفع نسبة الاحتياطي و ثم إعادة الخصم¹.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد.

أولاً: مفهوم تخصيص الموارد.

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات :

-تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص

-تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك

-تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص

-تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

ولاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد هناك وسيلتان: أولهما جهاز السوق والتي تتميز بقوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسات على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية فهي تدخل الدولة² ويميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

ثانياً: تدخل الدولة لتخصيص الموارد.

إن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المتمثلة في تخصيص الموارد، ذلك لأن قوى السوق لو تترك دون تدخل تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد

¹ د طارق الحاج، (2009-1430) مرجع سبق ذكره، ص205-206

² د درواسي مسعود،(2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص84

(الإسراف في الإنتاج) وهنا يظهر دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد وذلك عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تنتج السلع المطلوبة وبفرض الضرائب على السلع الكمالية.

- حالة الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

- حالة الموارد والتي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

وفي مثل هذا الوضع يجب بتنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة مناسبة، كالرفع من أسعار استهلاكها لإجبار المستهلك على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها وتجنب كوارث مستقبلية.

ثالثاً: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد.

من أجل تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة هناك إجراءات تساعد على ذلك بحيث يشمل كل من المنتجين والمستهلكين¹.

أ- بالنسبة للمنتجين:

هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة أهمها:

- الإعفاءات الضريبية على الأرباح في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة .

- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة.

- تقديم إعانات استثمارية للمنشآت الصغيرة.

- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

¹ درواسي مسعود (2005-2006) مرجع سبق ذكره ص85

ب- بالنسبة للمستهلكين:

يتم تدخل الدولة لصالح المستهلكين من خلال السياسة المالية بحيث من البديهي أن المستهلك يسعى للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتج إلى البيع بأسعار عالية، هنا يظهر تدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها أو أقل من ذلك، وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة الاستغلال).
ونجد بأن السياسة المالية لها دور إيجابي في تخصيص الموارد وبالتالي لها دور في تغيير أنماط الإنتاج¹.

الفرع الثالث: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل.

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية لما له من أثر بالغ في الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات، من تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية أي تساوي في درجة الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات المشتراة من قبل وحدات الدخل الحديث أما في حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة التدخل من أجل تحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى ذوي المنافع الحدية المرتفعة وهذا التدخل يكون من خلال وضع حد أدنى أو أقصى للأجور، وبصفة عامة هناك عاملان يسببان تفاوت الدخل هما²:

العامل الأول ناجم عن التفاوت في القدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب، أما العامل الثاني فهو ناجم عن التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع

¹ د درواسي مسعود (2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 85-86-87

² د طارق الحاج (2009-1430)، مرجع سبق ذكره، ص 208

،فالدخول الناجمة عن العمل (أجور،رواتب.....) تكون أقل من دخول الملكية، ومن هنا فالسياسة المالية التي تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من الفجوة في الدخل،ومن أهم هذه السياسات المالية ما يلي:¹

أولاً: التدخل في أسعار السلع والموارد.

تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية وتخفيض أسعار السلع الضرورية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية (مما يؤدي إلى تقليل الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء).

ثانياً: تعديل الدخل الشخصية.

كقيام الدولة بفرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لذوي الدخل المتدنية مما يزيد من دخلهم الحقيقي.

ثالثاً: تغيير نمط ملكية الموارد.

فبعض الدول تتبع تغيير نمط ملكية الموارد من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات والوصايا.

ويمكن القول بأن السياسة المالية بشقيها الإيراد والإنفاق فهي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للدخول القابلة للإنفاق.²

الفرع الرابع: السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية.

تلعب السياسة المالية دورا إيجابيا لخلق التنمية الاقتصادية والتي تعرف على أنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق

¹ د طارق الحاج، (2009-1430) مرجع سبق ذكره، ص208

² د. درواسي مسعود (2005-2006) مرجع سبق ذكره، ص91

زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، كما يجب عليها تجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية¹.

وتقوم الدولة بتحفيز الأفراد على الادخار من أجل الاستثمار في القطاع الخاص والذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال وفق خطط التنمية الشاملة، وعدم توجيه الإنفاق الاستهلاكي إلى السلع الكمالية أما فيما يتعلق باستثمارات الدولة فمصادر التمويل تكون كالتالي:

أولاً: مدخرات الدولة.

وتتمثل في صافي نشاط المؤسسات التي تملكها الدولة²، غير أن الملاحظ بأن مدخرات الدولة ضئيلة نظراً لتزايد حجم النفقات العامة.

ثانياً: فائض الموازنة الجارية للخدمات.

وذلك بإيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات الجارية للخدمات وتخفيض الاستخدامات الجارية من خلال زيادة الإيرادات الضريبية التقشف الحكومي. بمعنى تقنين النفقات العامة بحيث لا ينتج انخفاض في الأداء الحكومي، تجنب التهرب الضريبي وزيادة سعر الضرائب الحالية وفرض ضرائب جديدة.

ثالثاً: اللجوء إلى القروض الداخلية.

وتشمل قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أدوات الخزينة، ويجب الابتعاد قدر

¹ د. دراواسي مسعود (2005-2006)، مرجع سبق ذكره، ص 91

² د. طارق الحاج، (2009-1430)، مرجع سبق ذكره، ص 206-207

الإمكان عن الاقتراض التضخمي الناجم عن التوسع في إصدار النقود مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي ارتفاع تكاليف التنمية.

رابعا: التمويل من الخارج.

ويكون بزيادة الصادرات وتشجيعها أي بجلب العملة الصعبة، أو بجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة، أو عن طريق القروض الخارجية، وكنتيجة نخلص بما هي أن أهم مورد يجب على الدولة الاعتماد عليه هو أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات.

ومما سبق نخلص إلى أن أهداف السياسة المالية ذات صلة وثيقة ببعضها، وأن هذه الأهداف الأربعة تعمل جميعا متضافرة لإنجاز وظائفها وتوجيهها نحو زيادة أسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا¹.

¹ د. طارق الحاج، (2009-1430) مرجع سبق ذكره، ص 207

خلاصة الفصل:

سمح لنا هذا الفصل باستعراض المحور الأول والمتمثل في مدخل إلى السياسة المالية، حيث حاولنا التطرق إلى مختلف الجوانب المحيطة به، وموقعه ضمن السياسة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، وكما يشير إليه عنوان الفصل فالسياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، فانتقلت من الطور الحيادي متأثرة بالفكر الكلاسيكي، فكانت عندها السياسة المالية محايدة ومنتبئة لمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ثم انتقلت إلى الفكر الكيترزي المتبني لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ووصولاً إلى الفكر المعاصر الذي يبين بأن السياسة المالية لا تستطيع تحقيق كافة الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني إلا بالتنسيق بينها وبين السياسات الأخرى إضافة إلى وجوب استخدام أدوات السياسة المالية في التأثير على وحدات الاقتصاد الجزئي بغية الوصول إلى توازن الاقتصاد الكلي كما أن السياسة المالية تتأثر بعدة عوامل منها ما هو سياسي والآخر إداري وكذلك طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وإضافة إلى ما سبق فإنها بسعيها لتحقيق أهداف معينة تعتمد بذلك على أدوات خاصة تتمثل في الإيرادات النفقات والدين العام، فتستخدمها لتحقيق التنمية واستقرار الاقتصاد الوطني عن طريق سياسات التمويل بالفائض والعجز، تخصيص الموارد المتاحة، تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.

الفصل الثاني

فعالية السياسة المالية

تمهيد:

لقد تعرضنا في الفصل الأول إلى ماهية السياسة المالية، أدواتها وأهدافها التي ترمي إلى تحقيق أمور لا تختلف كما تهدف إليه السياسة النقدية والتي منها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، رفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذا العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع، ونظرا للتشابك والتأثير المتبادل بين كل من الظواهر المالية والظواهر الاقتصادية يمكن تحديد إطار عام لرسم سياسة مالية فعالة وكذا زيادة فعالية النشاط المالي للدولة، وبهذا نجد أن تزايد حجم الإنفاق العام يمكن أن يكون دافعا لتحريك الأنشطة الاقتصادية، كما فزيادة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية يمكن أن يكون حافزا لتحريك الاستثمارات في هذا المجال إلا أن فعالية هذه الأدوات تتوقف على درجة النمو والظروف الاقتصادية فعلى سبيل المثال في الدول المتقدمة تزيد الاستقطاعات المباشرة وأيضا الحيلة الضريبية بعكس الدول النامية التي ينخفض فيها متوسط المداخيل الفردية ويزداد الميل الحدي للاستهلاك والاستيراد.

وحدثا أصبح تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار هدف السياسة الاقتصادية التي قد تكون سياسة مالية كما قد تكون السياسة النقدية أو خليط منهما معا، ومما لا شك فيه أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق العام، الإيرادات العامة والدين العام، أما السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة، في صنع أن السياستان معا لهما مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية وذلك من خلال ارتباطهما الوثيق الذي يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب كل من السلطات المالية والنقدية، لهذا سنحاول في هذا الفصل دراسة فعالية السياسة المالية ومعرفة نوع العلاقة الموجودة بين السياسة المالية

والنقدية، ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول يتناول طرق عمل السياسة المالية، أما المبحث الثاني نتطرق من خلاله إلى طبيعة علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى ماهية السياسة المالية الدورية في البلدان النامية والمتطورة.

المبحث الأول: فعالية السياسة المالية.

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام، وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، ومما لا شك فيه أن السياسة المالية تستخدم أدواتها إما لمعالجة فجوة ركودية أو تضخمية يعاني منها الاقتصاد الوطني، أو ما يسمى بحالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

السياسة المالية بأدواتها المختلفة تعتبر وسيلة من الوسائل الرئيسية الهامة لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني ففي فترة التضخم تتبنى الحكومة سياسة مالية انكماشية للحد والتقليل من تنامي حجم الإنفاق القومي ولتقليل الفجوة التضخمية تدريجياً، وفي فترة الانكماش تتبنى سياسة مالية توسعية وذلك عن طريق تقليل حجم ضريبة الدخل بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم ارتفاع الاستهلاك ومستوى الادخار.

الفرع الأول: الفجوة التضخمية وكيفية معالجتها .

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد يكون بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي إذا كانت هناك فجوة تضخمية معناه أن الدخل التوازني (Y^*) يكون أكبر من دخل العمالة الكاملة (Y_{PE}) وبصفة كاملة يكون الطلب أكبر من العرض وهنا يظهر دور السياسة المالية في محاولة خفض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية "Contractionary Fiscal Policy" وتعمل هذه السياسة على النحو التالي:¹

- تخفيض مستوى الإنفاق الكلي والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى خفض حجم الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب الكلي مما يعمل على كبح الزيادة في مستوى الأسعار.

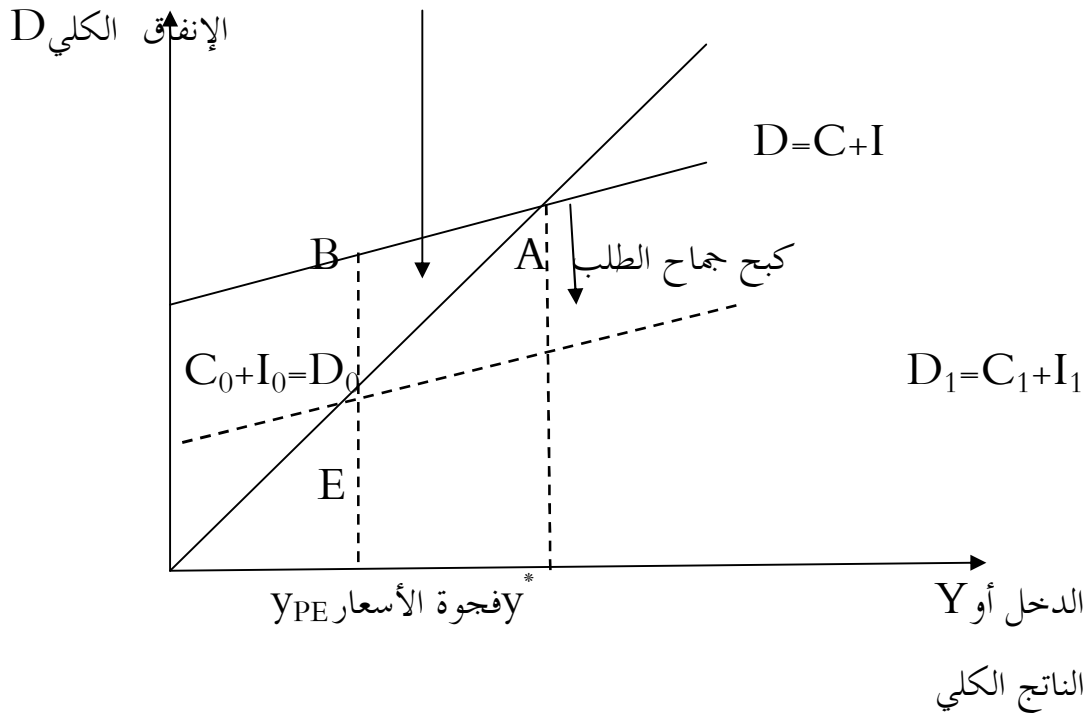
¹د. عبد الناصر العبادي، عبد الحلیم كراجه، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء، للنشر والتوزيع عمان، 2000، ص:195.

-رفع مستويات الضرائب مما يؤدي إلى خفض دخول الأفراد والذي يعمل على خفض الإنفاق وبالتالي الطلب الكلي مما يؤدي إلى خفض مستوى الأسعار.

-مزيج من السياستين أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب بما يحقق الهدف من السياسة والشكل البياني التالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية .

الشكل (1-2): سياسة مالية انكماشية .

الفجوة التضخمية



المصدر: هواري هوارية (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص:38.

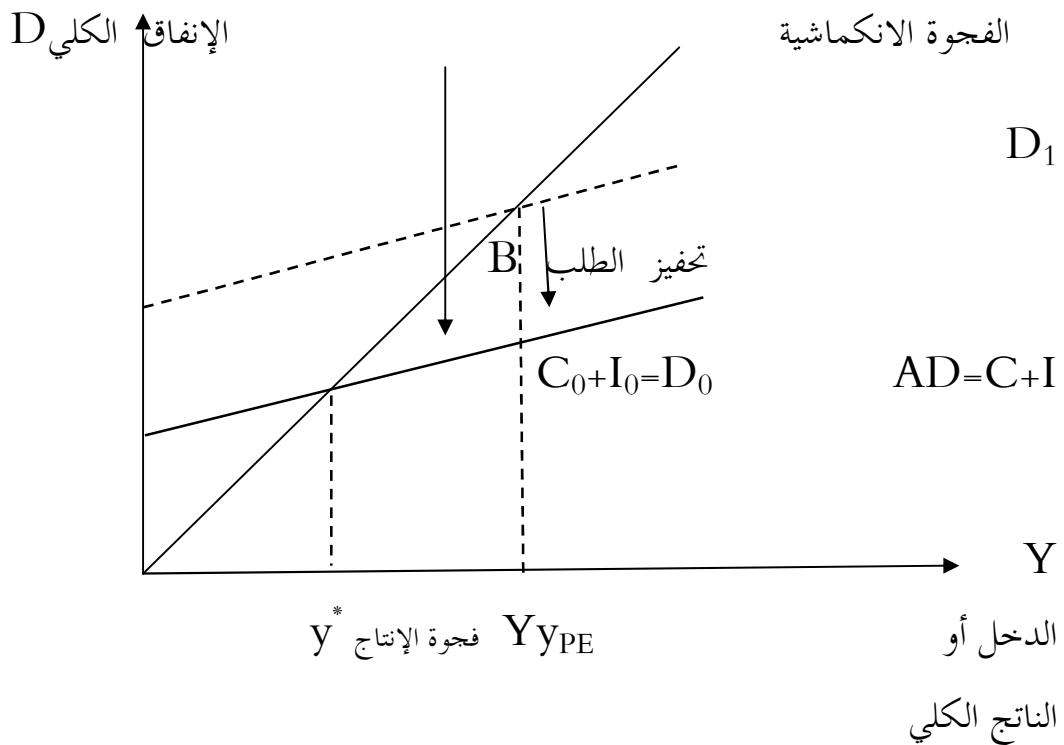
نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة A وهذا يعني أن مستوى الدخل التوازني يفوق مستوى الاستخدام الكامل (Y_{PE} = مستوى دخل العمالة الكاملة) مما يعني وجود فجوة تضخمية وبالتالي لا بد من تراجع مستوى الطلب الكلي إلى النقطة E وهنا تستخدم أدوات السياسة المالية إما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C) كذلك الاستثمار (I) أو كلاهما وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية .

الفرع الثاني: الفجوة الانكماشية وكيفية معالجتها .

يمر الاقتصاد بحالة كساد عندما يعاني من ظاهرة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمتمثل في تكس المنتجات وصعوبة تصريفها وهذا بدوره يؤدي إلى حالة عدم وجود فرص عمل جديدة وفقدان الأشخاص لوظائفهم وبالتالي وجود بطالة¹.

لمعالجة هذه الفجوة تسعى الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية Expansionary Fiscal Policy² وسيتم توضيح هذه السياسة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (2-2) سياسة مالية توسعية.



المصدر: هواري هوارية (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص: 39 .

¹د عبد الناصر العبادي، عبد الحلیم كواجة (2000)، مرجع سبق ذكره، ص: 193.
²د نزار سعد الدين العيسى، د إبراهيم السلیمان قطف (2006)، مرجع سبق ذكره، ص: 304.

نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة A وهذا يعني أن مستوى دخل العمالة الكاملة يفوق مستوى الدخل التوازني مما يعني وجود فجوة انكماشية وهذا يتطلب تحفيز الطلب ليصل إلى النقطة B التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج (YPE) والزيادة في الطلب ناجمة عن الزيادة في العرض مما يؤدي إلى تحفيز الطلب، ونعني بهذا الأخير مكونات الطلب أي إما الزيادة في الاستثمار (I) أو الزيادة في الاستهلاك (C).¹

المطلب الثاني: السياسة المالية وتوازن الاقتصاد العام.

وجب على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة أن تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها، كمشروعات البنية الأساسية ذات النفع الاجتماعي وينبغي الإشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشرة على الناتج القومي عن طريق الإنفاق العام أو الإيرادات العامة، وللتأكد من ذلك يجدر بنا التعبير عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني .

وطبقا لمعادلة التوازن الاقتصادي التالية:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

$$\text{الدخل (y)} = \text{الاستهلاك (C)} + \text{الاستثمار (I)} + \text{الإنفاق الحكومي (G)}$$

$$Y = C + I + G \dots\dots\dots(1)$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي المتاح يمكن تصوريه على أنه الفرق بين الدخل الوطني والاستقطاعات الضريبية (y-T)

$$C = C_0 + b(y - T) \dots\dots\dots(2) \quad \text{وبالتالي نجد :}$$

¹ د نزار سعد الدين العيسى، د إبراهيم سليمان قطف (2006)، مرجع سبق ذكره، ص:304.

ولو افترضنا أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي مستقل عن الدخل فإن معادلة التوازن تصبح:¹

$$Y = C_0 + b(y - T) + I + G \dots\dots\dots(3)$$

$$\Rightarrow y = (C_0 - bT + I + G) / 1 - b$$

حيث أن:

Y: الدخل

C₀: الاستهلاك المستقل

B: الميل الحدي للاستهلاك

T: الضرائب

I: الاستثمار (الإنفاق الاستثماري)

G: الإنفاق الحكومي

والملاحظة أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام أو بممارسة الأسلوبين معا .
وتتمثل هذه السياسات الثلاث في كل من:

- السياسة الانفاقية

- السياسة الضريبية

- المزج بين السياستين معا.

كما يمكن لهذه السياسات أن تؤثر على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي.

الفرع الأول: آثار السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي.

لدراسة هذا الأثر نفترض أن:

- الموازنة العامة للدولة في حالة توازن (الإيرادات العامة = النفقات العامة) .

¹محمد عبد المنعم عطر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999، ص: 354- 369.

-السلطات المالية قررت زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل الدخل الوطني .
-الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج .
حجم الموارد الضريبية (الضرائب) محدودة بحيث أن الزيادة في الإنفاق العام تسبب عجز في الموازنة العامة للدولة¹ .

ومن هنا نجد أن الزيادة في الاستهلاك العام يترتب عليها زيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد يعيش في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فإن تلك الزيادة في الطلب الكلي الفعال، تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج، وبالتالي يمكن التعبير عن المستوى الجديد للناتج كما يلي:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-b} (C_0 - bT + I + G + \Delta G) \dots\dots\dots(4)$$

وبطرح المعادلة (3) من (4) نجد:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta G \dots\dots\dots(5)$$

وهذا ما يعبر عن المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي، وذلك أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) سيتبعها نمو مضطرب في الناتج الوطني (ΔY) وهذا نتيجة أثر المضاعف وكال هذا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها وهذا الوضع قد يتحدد طبقا للحالة العامة للاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني: آثار السياسة الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي.

لدراسة هذه الآثار نبقى على نفس الافتراضات السابقة مع إضافة تعديل في حجم الضرائب (ΔT) وبقاء العوامل الأخرى على حالها.
هذا التعديل في الاستقطاعات الضريبية (ΔT) يؤدي إلى تغير في مستوى الناتج الوطني مساويا (Δy) وبذلك فإن المستوى الجديد لهذا الناتج يكون كالتالي:

¹ هواري هوارية (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص:41.

$$y + (\Delta y) = [C_0 - b(T + \Delta T) + I + G]/1 - b \dots\dots\dots (7)$$

وبطرح المعادلة (7) من المعادلة (3) نجد:

$$\Delta y = (1/1 - b)(-b\Delta T) = (-b/1 - b)\Delta T \dots\dots\dots(8)$$

حيث أن: $(-b/1 - b)$ هو مضاعف الضرائب

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك $(0 < b < 1)$ فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون

$$(1/1 - b) > (b/1 - b)$$

وينتج عن ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل

(Δy) بمقدار أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض الضرائب (ΔT) بنفس القيمة،

سيتم توضيح ذلك من خلال هذا المثال:

أولاً:

لنفترض أن الإنفاق العام زاد بمبلغ $\Delta G = 10$ والميل الحدي للاستهلاك $(b=0,6)$

ف نجد الزيادة في الإنتاج الوطني تتمثل في المقدار التالي:¹

$$\Delta y = (1/1 - b)(\Delta G)$$

$$\Delta G = 10$$

$$\Delta y = \frac{1}{1 - 0,6} (10) = 25$$

$$\Delta y = 25$$

ثانياً:

لنفترض أن الاستقطاعات الضريبية خفضت بمقدار 10 مليار وحدة نقدية أي $\Delta T = 10$

مع بقاء الميل الحدي للاستهلاك ثابت $(b=0,6)$ ، سنجد الزيادة في الناتج الوطني

كالتالي:

$$\Delta y = \frac{-b}{1 - b} (\Delta T) \Rightarrow \Delta y = \frac{-0,6}{1 - 0,6} (10)$$

$$\Rightarrow \Delta y = 15$$

¹ هواري هوارية، (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص:43.

يتضح مما سبق أن المضاعف البسيط أكبر من المضاعف الضريبي مما أدى إلى زيادة الدخل الوطني المترتب على الزيادة الإنفاق العام بمقدار أكبر من هذه الزيادة (Δy) الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة

إذن فإن أي تخفيض في قيمة الضرائب يؤدي إلى حدوث وزيادة في الناتج الوطني ويؤدي بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية حيث أن المتحصلات الضريبية الإجمالية لا يمكن أن تتأثر بشكل حساس، كذلك فإن آثار أي تعديل في الضريبة (T) تكون له آثار كبيرة ليس في حالة الضرائب النسبة بل أيضا في حالة الضرائب التصاعدية .

الفرع الثالث: آثار كل من السياستين الضريبية والإنفاقية على التوازن الاقتصادي

الكلي.

تستطيع الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية (ضريبية، إنفاقية) التأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي مع الاحتفاظ في نفس الوقت بتوازن الموازنة العامة.

وباستخدام النتائج السابقة يمكن حساب التغير في الدخل الوطني (Δy) كما يلي:

$$\Delta y = \left(\frac{1}{1-b}\right)\Delta G + \left(\frac{-b}{1-b}\right)\Delta T$$

حيث أن:

$\Delta T = \Delta G$ ويمكننا كتابة المعادلة على النحو التالي:

$$\Delta y = \left[\frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b} \right] \Delta G$$

$$\Rightarrow \Delta y = \Delta G$$

أي أن التغير في الدخل الوطني يكون معادلا للتغير في الإنفاق العام، ويمكن تفسير ذلك بأن المضاعف في هذه الحالة يكون مساويا للواحد الصحيح، ويطلق على المضاعف في مثل

هذه الحالة ب: "مضاعف توازن الميزانية": "Multiplieur de budget équilibré"¹.

¹ هواري هوارية (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

يوجد تكامل هام وقوي ما بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه خاص فلكل دولة أهداف اقتصادية خاصة بها ولتحقيق هذه الأهداف تركز الدولة على السياسة الاقتصادية التي من مكوناتها السياسة المالية والنقدية، ونظرا للأهمية البالغة التي تحضها كلا السياستين فإنه من أجل تجنب التصادم بين أهداف ووسائل كل منهما أصبح التنسيق والملائمة بينهما ضرورة حتمية.

المطلب الأول: أساس علاقة السياسة النقدية والمالية.

ينبثق أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية من أن كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي، حيث يمكن أن تستخدم السياسة المالية والنقدية للتأثير والتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

فإذا كان مستوى الناتج الكلي منخفضا جدا وكان مستوى البطالة مرتفعا جدا فسوف تكون الوضعية التقليدية للحكومة هي رفع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق سياسات نقدية أو مالية توسعية، ويؤدي هذا إلى تنشيط الناتج والعمالة. وإذا كان التضخم هو المشكلة فمن المحتمل أن يكون السبب في ذلك ارتفاع الطلب الكلي فلا يستطيع معدل الناتج الاستجابة لهذا الطلب بموارد الدولة الموجودة وبأسعار ثابتة¹.

وفي هذه الحالة تخفض الحكومة من مستوى الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية، ويساعد هذا في تخفيض الضغط التضاعدي على الأسعار الناتج عن فائض الطلب الكلي.

وإن الاقتصاد يواجه إما مشكلة التضخم أو البطالة، لتصحيح ذلك لا بد على الحكومة وببساطة أن تعدل مسار الطلب الكلي في الاتجاه الصحيح وبالمقدار الملائم ويصبح الوضع

¹بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، 1970-2011، دكتوراه (2012-2013) جامعة تلمسان، ص:97.

أكثر تعقيدا عندما تواجه الدولة مستويات غير مقبولة من التضخم والبطالة في نفس الوقت.

الفرع الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي.

من المتفق عليه بين علماء الاقتصاد أن التغيرات الهامة في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد وإن كان هناك خلاف حول إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوافق مع الأزمات المؤقتة لارتفاع الأسعار .

ويرى -ميلتون فيردمان- أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه ، كما يعتقد بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية فقد لاحظ أن عرض النقود تزايد باضطراد خلال الفترة من عام 1867-1960 مع قليل من الاستثناءات فقط، إذ هبط عرض النقود بشدة خلال ست سنوات وتراوح الانخفاض بين 2,4% و 35,2% وهذه الفترات هي فترات انكماش اقتصادية (حدوث فترات كساد) كانت أشد قوة والتي واجهتها الولايات المتحدة. وإن الذروة في معدل نمو النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبالمثل أدنى نقطة في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية.

وخلص -فريدمان وشوارتز- إلى أنه على الرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية¹. فإن العلاقة ليست كاملة ،ويرجع ذلك إلى عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود، وتوصلا أيضا إلى أن هذا النقص قد يؤدي إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي مع أن الدليل التاريخي يوحي بعلاقة واضحة ومحكمة بين السلوك الدوري لعرض النقود والسلوك للاقتصاد، وإن هذا الدليل لا يثبت بالضرورة

¹بلوافي محمد (2012-2013)، مرجع سبق ذكره، ص:98.

وجود علاقة سببية فالتغيرات في معدل نمو عرض النقود قد يسبب السلوك الدوري الاقتصادي، ومن جهة أخرى فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد وليتم تحديد اتجاه العلاقة السببية فحص -فريدمان وشوارتز- السجل التاريخي ليتحققا من الظروف المسببة للتغيرات في عرض النقود وخلصا إلى أن التغيرات في عرض النقود بصفة عامة لا يرجع إلى التغير في النشاط الاقتصادي، وإنما كانت نتيجة لظروف تاريخية معينة مثل اكتشاف الذهب وهو لا يعتمد على النشاط الاقتصادي، لذلك يعتقد - فريدمان- أن علاقة السببية نتيجة من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي وفي دراسة - فريدمان وشوارتز- فإن قضية السببية تتأكد فقط بالدراسة المفصلة للدليل التاريخي حيث تدعم الأدلة الأخرى الرأي القائل بأن التغيرات في عرض النقود لها تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي، كذلك دليل أثر النقود يستند على النماذج القياسية الواسعة النطاق والنماذج وحيدة المعادلة، إضافة إلى نتائج -أندرسون وجوردان- توصلوا إلى وجود علاقة قوية بين العرض الاسمي للنقود أو الفائدة النقدية أو كليهما والنتاج القومي الإجمالي النقدي، وهذه الدراسات تدعم وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية¹.

الفرع الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والنشاط الاقتصادي.

إن كل نشاط حكومي له آثار سياسة مالية، بمعنى أن كل ضريبة أو إنفاق أو إجراء دين سيكون له تأثير مهم كان صغيرا أم على مستوى الدخل القومي والتوظيف. وهناك أنواع معينة من البرامج الحكومية يتم القيام بها بهدف تأثيرها على مستوى الدخل والتوظيف والبعض الآخر يتم تعديله نظرا لتأثيره على مستوى الدخل والعمالة، وفي تلك الظروف فقط بحيث تصمم البرامج الحكومية أو تعدل وفقا لآثارها على تلك التجمعات، وتتسع حدود السياسة المالية، ففي حالة النفقات الحكومية نتائج السياسة المالية كانت تسمى في بعض الأحيان بآثار العملية لتميزها عن الأثر المنتج للإنفاق الذي يمثل ناتجا نهائيا

¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص:49.

من حيث الشوارع، السدود، الجسور والوقاية من الحريق أو المدافع والطائرات، وتعتبر آثار العملية نتائج للإنفاق الحكومي في ضوء الزيادات الناتجة في الدخل والتوظيف على المستوى العام والخاص، واهتمام السياسة المالية بآثار العملية من هذا النوع يميزها عما يسمى بالسياسة الاقتصادية الحكومية والأخيرة أوسع كثيرا، وتضم كل أنواع البرامج التي تعكس أو تتأثر بالأهداف الاقتصادية، هذا يعني بأن اعتبارات السياسة المالية سوف تؤثر مباشرة على البرامج الحكومية بشكل متزايد ومن خصائص السياسة المالية أنها تؤثر حتما على الحصص النسبية للدخل القومي، توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء توزيع الدخل بين الفلاحين وأرباب العمل والمساهمين وحملة السندات ومديري الشركات، وهذا ينطبق على السياسة النقدية خاصة عندما تحدث تغيرات في معدل الفائدة فيحدث عندها تغير في توزيع الدخل بين المدنين والدائنين¹.

كما نجد أعمال السياسة المالية في الحقب العديدة الماضية توضح أنه ليس ممكنا تنفيذ برنامج استقرار دون أن يصاحب ذلك عمل اقتصادي واجتماعي هام، والبرنامج المضاد للتضخم على سبيل المثال لا يكبح الدخل والإنفاق بشكل عام كما يكبح الدخل والإنفاق لجماعات اقتصادية معينة وطبقات دخل خاصة، ويؤدي هذا البرنامج بالضرورة إلى تعديل توزيع الدخل والسلطة السياسية داخل المجتمع، وبالمثل فالبرنامج المضاد للكساد يجب أن يزيد من الدخل النسبي كجماعات اقتصادية معينة، إضافة إلى ذلك فتطور نظام الميزانية الحديث في كل من أجزائه وأساليبه ليواكب نمو الحكومة الديمقراطية يدل أيضا على وجود علاقة بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

¹ بلوافي محمد (2012-2013) مرجع سبق ذكره، ص:101.

الفرع الثالث: عوامل تفعيل دور السياسة المالية والنقدية.

في سبيل تحقيق السياسة المالية والنقدية لأهدافهما ينبغي توافر عدة أسس وعوامل تساعد على ذلك، ولتجسيد مفهوم السياسة المالية والنقدية الفعالة ينبغي اعتماد مقياس مزدوج للنجاح من أجل تحقيق توظيف مستمر ومستوى أسعار ثابتة .

وتتمثل أهم الأسس التي تساعد على تفعيل دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق أهدافها في العوامل التالية:

أولاً: رقابة البنك المركزي المستمر على الاقتصاد.

وعليه أن يدقق في الدلائل التي تبين أن الاقتصاد يتجه نحو الركود الاقتصادي أو يسير نحو حالة تضخمية أم بصورة مرضية، وتزداد فعالية كل من السياسة النقدية والمالية بدرجة أكبر كلما زادت سلطات الرقابة بصورة كافية ولضمان هذه الفعالية يتعين أن يكون العمل النقدي والمالي قادرا على الرقابة داخل نطاق محدود (مثل 5% بالزيادة أو النقصان) أو على مستوى الدخل القومي والنقدي أو إجمالي الناتج القومي بافتراض أننا نعرف متى نأخذ القدر المناسب من أي عمل سياسي دون تعطيل أو تهديد بالرفض من جانب جماعات الضغط الخاص والاحتكارات في الاقتصاد إذ أنه ليس واضحا التحكم في الدخل النقدي القومي حتى في تلك الظروف المثالية والصدمات المتكررة وفي ظل التغيير التكنولوجي والسياسي يمكن أن تمارس ضغوطا عدم استقرار قوية وتبدد عملية النمو الاقتصادي نفسها متضمنة بعض النبوءات التي تضغط بها على مستوى الإنفاق الكلي وكذلك البنية الداخلية المتغيرة للتكاليف والأسعار تؤثر على الاستثمار الكلي والاستهلاك فيصعد موازنتها بإجراءات مالية ونقدية فقط.

وبالنسبة لصناع السياسة فإن الاعتراف بتلك القيود على فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية ووفقا لظروف مثالية يؤكد على الحاجة للتركيز على كبح التقلبات الرئيسية في الدخل بدلا من التركيز على التفاصيل البسيطة لسياسات معينة والانشغال الزائد بها مما قد يقف في طريق قبولها إذا ما كانت تعد بأداء ناجح وعلى مستوى أوسع.

ثانيا: القدرة الكافية على التحليل والتنبؤ.

تتطلب سياسات الاستقرار الاقتصادي من الحكومة القيام بتنبؤات اقتصادية، بدرجة تكفي لتوفير الأساس السليم لصياغة قراءات السياسة المطلوبة وباستخدام أكثر لوسائل القياسية وللحصول على نتائج فعالة يجب أن تكون السلطة النقدية والمالية قادرة على تحليل التطورات المالية والتنبؤ بالمسار المستقبلي للدخل، التوظيف وأسعار بدرجة تكفي لتوفير¹ الأساس لصياغة قراءات السياسة المطلوبة لتحقيق الغرض الأول، وإذا استخدمت طريقة السلطة فإن الغرض الجوهرى هو أن الجزاء لديهم الخبرة الكافية بالتحلل والتنبؤ لتوفير الأساس الضروري لصياغة مقاييس السياسة النقدية والمالية الناجحة .

ثالثا: تحقيق أهداف السياسة.

عند حدوث تضخم أو انكماش فوجب على السلطات أن تعرف كيف تتصرف لمواجهة مختلف هذه التطورات، فإذا ظهر الكساد فهل يكون المطلوب تمويل بالعجز عن طريق البنوك مع مشتريات السوق المفتوحة بمقدار معين مثلا، وهل يصبح ذلك قوة تستطيع استعادة التضخم، أو هل غير كافية لكبح الكساد المتراكم؟ وهنا يجب أن نعرف أننا لسنا متأكدين تماما في استخدام معظم أدوات السياسة النقدية والمالية (عمليات السوق المفتوحة سياسات الإنفاق الحكومي، التغيرات الضريبية...) وهكذا بناء على نقص الدليل التجريبي الواضح أو النتائج الاستنباطية المقنعة فيم يتعلق بفعالية الإجراءات النقدية والمالية، ووفقا لظروف مختلفة يجب بناء السياسة السليمة لتقليل أهمية عدم التأكد ذلك وهذا يشير بقوة

¹بلوافي محمد (2012-2013)، مرجع سبق ذكره، ص: 102-103 .

في اتجاه الترتيبات السياسية التي تقلل خطر "التخمينات الخاطئة" والتي تسمح بالتعديلات السريعة في حالة ثبوت خطأ التقدير في أي من النتائج السياسية¹.

المطلب الثاني: التأثير المتبادل بين السياسة المالية والنقدية.

إن السياسة المالية والسياسة النقدية يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة فتعتبر السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية بالرغم من اختلافهما من حيث المسؤوليات والأهداف، وعمليات صياغة وتنفيذ كل سياسة، وهذا ما قادنا لإبراز التأثيرات المتبادلة ما بينهما.

الفرع الأول: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية.

تتأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية المتبعة، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية "ConstraintGouvernement Budget" الذي يبرز التأثير المتبادل ما بين السياستين.

قيد الموازنة الحكومية:

العجز السنوي بالموازنة = صافي الإصدارات من السندات إلى جهات ليست أطرافاً للبنك المركزي + الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي إلى الحكومة.
كما أوضح Thadden (2003) أهمية هذا القيد من خلال تبرير دور كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار في حين أكد هذا القيد عدم إمكانية السياسة النقدية على الانفراد في ممارسة دورها في السيطرة على التضخم، ومن الضروري أن تعمل بمساندة السياسة المالية.

¹ بلوفاي محمد (2012-2013) مرجع سبق ذكره، ص:104.

إضافة إلى ذلك فقد أوضح Taylor (1995) العلاقة المباشرة بين السياستين من خلال قيد الموازنة الحكومية، الذي يشير إلى أن التغيير¹ في عجز الموازنة العامة لا بد أن يؤدي إلى تغيير حجم السندات الحكومية الدرة للعائد وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، وعلى سبيل المثال إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة فهذا معناه تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية (نقود الاحتياطي).

من جهة إذا كانت الحكومة تعتمد على أسواق الائتمان (Crédit Marquet) فلا ضرورة لربط حجم العجز المالي بخلق النقود لأن العجز يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية ومن جهة أخرى إذا كانت الحكومة تعتمد على خلق النقود لتمويل النفقات الحكومية، أو أنها لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان فإن الحد من عجز موازنتها العامة سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقود وبالتالي يمتد الأثر الإيجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، لذلك فإن الحد من عجز الموازنة يعتبر بمثابة خطوة رئيسية نحو تخفيض معدلات التضخم والنمو النقدي في الدول النامية.

كذلك فقد قدم Neyapti (2003) دراسة تطبيقية سبقها نقص في الدراسات الاقتصادية الموجهة لهذه النقطة- أبرز فيها الآثار التضخمية لعجز الموازنة بشكل واضح في حالة عدم تطور الأسواق المالية وعدم استقلالية البنك المركزي والتي تؤدي إلى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتحويل العجز، بينما يؤدي تطور الأسواق المالية واستقلالية البنك المركزي إلى توافر مصادر غير تضخمية لتمويل العجز المالي.

مما سبق نخلص إلى أنه في حالة ما وصلت الحكومة إلى موقف يتخذ فيه تمويل عجزها المالي فعليها زيادة الإيرادات أو تخفيض النفقات في حين كان على السياسة المالية ممارسة دور فاعلا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يتجه دور السياسة المالية إلى

¹من كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ماجستير اقتصاد (QueenMury, University of London)، نوفمبر 2010، ص:31.

مسايرة¹ التقلبات الاقتصادية الدورية Procyclical وليس لمواجهة التقلبات غير الدورية Countercyclical.

الفرع الثاني: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية.

من بين الدراسات الملمة بموضوع تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية نجد دراسة Dahan (1998) للأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية التي بين فيها أن: السمعة الغالبة في كثير من الدول النامية والمتقدمة تتمثل في تحمل السياسة النقدية أعباء تحقيق معدل تضخم مستقر ودفع أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، في حين أن Dahan قد أثار إلى المعادلة التالية المعبرة عن أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة (D):

$$(I) \Rightarrow D = G - T(y) \left[\frac{1}{P} \sum_{m=1}^m imB_m^p + \sum_{x=1}^x \left[i_x + \frac{\Delta E}{E} \right] BX^{pe} - \left[ix + \frac{\Delta E}{E} \right] AX^e \right]$$

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار

G: الإنفاق الحكومي (ويضم الاستهلاك C، الاستثمار I، الإعانات R)

T: الضرائب

im: معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع m

ix: معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع X

B_m^p : مدفوعات الفائدة على الدين المحلي المحتفظ به لدى القطاع الخاص

B_x : مدفوعات الفائدة على الدفع الخارجي

E: سعر الصرف الاسمي

e: سعر الصرف الحقيقي

$\frac{\Delta E}{E}$: انخفاض سعر الصرف الاسمي

¹مضى كمال (2010) Kمرجع سبق ذكره، ص: 4.

A_x : القروض الممنوحة من البنك المركزي (التمويل النقدي)¹

وكملاحظة عامة حول أساس بناء العلاقة (I) وهي:

$$\text{الاستخدامات} = \text{الموارد}$$

أي:

$$T + B_m^p + B_x^p + A_x = G + imB_m^p + ixEB_x^p$$

ومن أجل التعرف على أثر المالي لإجراءات السياسة النقدية يجب إيجاد المشتقة التفاضلية بالنسبة لسعر الفائدة (اقتصاد مغلق):

$$(II) \Rightarrow \frac{\delta D}{\delta im} = \frac{\delta G}{\delta im} - \frac{\delta T}{\delta y} + \frac{\delta y}{\delta im} + \left[\frac{1}{p} \sum_{m=1}^M \frac{\delta im}{\delta im} B_m^p + \left[\frac{1}{p} \right] \frac{\delta B_m^p}{\delta im} im - \frac{\delta p}{\delta im} \left[\frac{1}{p} \sum im B_m \right] \right]$$

ونلاحظ من المعادلة (II) أنه تم قسمة المتغيرات على المستوى العام للأسعار (P) وذلك من أجل التوصل إلى قيمة المديونية الحقيقية وليس الزائف كما نستخلص من المعادلة (II) أن:

$\frac{\delta D}{\delta im}$: يمثل المشتقة التفاضلية لعجز الموازنة بالنسبة لسعر الفائدة والمتأثرة بصفة مباشرة

بإجراءات السياسة النقدية في ظل اقتصاد مغلق

$\frac{\delta G}{\delta im}$: يمثل أثر الإنفاق (The tependitureEffect) ويأخذ إشارة موجبة كما أنه

إذا كان الاقتصاد في حالة ركودية نتيجة إجراءات السياسة النقدية التقييدية ومعدلات الفائدة المرتفعة والتي يترتب عليها استجابة الحكومة من خلال زيادة عجز الموازنة، فإن ذلك الأثر يفوض بعلاقة عكسية ما بين الاستثمار العام ومعدلات الفائدة .

$\frac{\delta T}{\delta y} + \frac{\delta y}{\delta im}$: يمثل أثر الإيرادات (The Revenue Effect) : إن الإجراءات

السياسة النقدية التقييدية تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل

¹منى كمال (2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 6-7.

القومي في الأجل القصير وبالتالي إلى تراجع العوائد الضريبية وهذا ما يزيد من عجز الموازنة كما أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي أيضا إلى ارتفاع نسبة الدين العام¹.

المطلب الثالث: التفاعل بين السياسة المالية والنقدية.

لقد ظهرت عدة تعارضات حول مزج السياستين المالية والنقدية، فمنهم من نادي بضرورة السياسة المالية عن السياسة النقدية والبعض الآخر نادى بالعكس إلى أن ظهر الرأي الذي يؤكد على المزج بين السياستين بحيث يرون ضرورة وجود توازن بين القوى المنوطة بإنفاق النقود (سياسات مالية) والقوى المنوطة بخلق النقود وهي البنوك (سياسات نقدية) ومن خلال هذا المطلب سنتناول أسباب استخدام السياستين المالية والنقدية معا وكيفية تحديد نسب استخدام كل سياسة.

الفرع الأول: أسباب استخدام السياستين معا.

يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى وجود فريق يناهز ضرورة استخدام السياستين معا فيما يلي:

1- التغيرات الحديثة التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما ينجر عنها من عدم الاستقرار وانتقادات القطاعات الاقتصادية والممتدة إلى النظام المصرفي المطبق في هذه الدول حالي، وبذلك عادة ما يوجه اللوم إلى البنوك في حالة المبالغة في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي (نقد السياسة النقدية) في حين يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي (نقد سياسة مالية) وكل هذا يتطلب عدم اعتماد الدولة على سياسة دون الأخرى

2- المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات المالية والسلطات النقدية وما ينجر ناه من اضطرابات وانقسامات ناتجة عن اختلاف النهج التي تسلكها كل سياسة، ويعني ذلك أن ما تريد السياسة المالية بناءه تقوم السياسة النقدية بهدمه، وهذا ما يؤكد على أهمية تكامل

¹ من كمال (2010) مرجع سبق ذكره، ص:8.

النوعين من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة على أحسن وجه ،ويظهر ذلك في الدول التي تتعاقب فيها حكومات كثيرة¹.

بحيث كل حكومة تتبع سياسة مخالفة عن الحكومة الأخرى وهذا ما يؤدي إلى حدوث اضطرابات وتقلبات اقتصادية دائمة .

3-إن السياسة النقدية لوحدها لا يمكنها تلقي الصدمات في أزمة التضخم، إذ لا بد من تضامن السياسة المالية معها، بحيث أنها تستطيع استيعاب الأرصدة التي يعجز كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها وذلك من خلال التمويل بالعجز للموازنة العامة للدولة وهذا ما يتطلب أن تكون وسيلة التمويل بالعجز مرنة بحيث تتولى سرعة ضبط عرض وطلب النقود في أسواق المال.

الفرع الثاني: كيفية مزج النوعين من السياسات.

لقد أكد أنصار مزج السياستين على أن كلا النوعين من السياسات له أهميته القصوى، فليس هناك سياسة ثانوية وأخرى غير ثانوية بل كلاهما على درجة واحدة من الأهمية والفعالية، بحيث بدون السياسة المالية لا تستطيع السياسة النقدية أن تفعل شيئاً كما لا يمكن للسياسة المالية تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي من دون السياسة النقدية، ورغم التكافؤ في دور كلا من السياستين إلا أن نسب المزج تتفاوت بينهما تبعاً لنوعية الاقتصاد ودرجة التقدم الاقتصادي ونوعية الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المعني بتطبيق السياسات للخروج من تلك الأزمات ودرجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي واحتياطاته الدولية ومدى قوة العملة ودرجة قبولها عالمياً².

كما تبين من الدراسات الاقتصادية المختلفة أن السياسة النقدية تؤثر بنجاح على السيولة النقدية المتاحة لدى الأفراد دون إحداث إضافة مباشرة إلى الدخل المحلي أو الثروة، بينما

¹د حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي)،الدار الجامعية،الاسكندرية 2007،ص:257.

²د حمدي عبد العظيم، (2007) ،مرجع سبق ذكره، ص:360- 369.

يترتب على استخدام أدوات السياسة المالية زيادة كل من الدخل والثروة دون زيادة السيولة المحلية لدى الأفراد مباشرة.

كما نجد أن بالإفراط في استخدام الأدوات المالية كانت أو النقدية فهذا يعود بانعكاسات سلبية على النتائج، فمثلا في حالة الاعتماد على السياسة النقدية كليا لأغراض انكماشية والاعتماد على السياسة المالية كلية لأغراض توسعية فالنتائج المرجوة بالنسبة للنمو الاقتصادي ستكون بالغة السوء دون قصد من السياستين وبالتالي فإن دقة مزج الأدوات المالية بالأدوات النقدية تعتبر عنصرا هاما لتحقيق النمو الاقتصادي الملائم.

وكخطوة نبين فيها الآثار المترتبة عن مزج السياستين المالية والنقدية نطرح مثال يوضح مزيج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المرتفعة والمنخفضة لرأس المال.

أولا: مزيج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المرتفعة لرأس المال¹.

سياسة مالية توسعية	غير متسق (التباس)	تحسين في ميزان المدفوعات
سياسة مالية تقييدية	انخفاض في قيمة العملة المحلية	غير متسق (التباس)

سياسة نقدية تقييدية سياسة نقدية توسعية

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2006، ص: 130.

¹ د حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 360.

هذا الجدول يبين أثر كل نوع من السياستين على الأخرى، فمثلا بالدمج بين السياسة مالية توسعية وسياسة نقدية توسعية سيجرى ذلك انخفاض قفي قيمة العملة المحلية وبالتالي تراجع في ميزان المدفوعات أما في حالة دمج سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) يترتب عن ذلك تحسن في ميزان المدفوعات أما إذا تم المزج بين سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية فهذا يترجك بعدم تناسق السياستين معا، ومن الأحسن عدم اتباع طريقة هذا المزج لأنه لا جدوى من وراء ذلك (كل هذا تحت ظل سياسة مرتفعة لرأسمال).

ثانيا: مزج السياسات النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المنخفضة لرأسمال.

سياسة مالية توسعية	انخفاض في قيمة العملة المحلية	غير متسق (التباس)
سياسة مالية تقييدية	غير متسق (التباس)	ارتفاع في قيمة العملة المحلية

سياسة نقدية انكماشية سياسة نقدية توسعية

المصدر: عبد المجيد قدي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

من خلال الجدول يتضح لنا بأنه بالجمع بين نوعين مختلفين من كل سياسة يفسر بعدم وجود ترابط وعدم التناسق بين هذين النوعين، أما إذا كان المزج بين سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية توسعية فهذا يخلق انخفاض في قيمة العملة المحلية والعكس إذا كان المزج بين سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية انكماشية (ارتفاع في قيمة العملة المحلية) وهذا راجع للتفاعل الحاصل بين أدوات كل من السياستين .

المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية الدورية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

خلال سنوات مضت كان هناك جدل كبير قائم على أساس كم سياسة مالية سائدة في البلدان النامية والصناعية؟ إلى أن جرت المقارنة وظهرت أنه في البلدان الصناعية تسود إما سياسة مستقرة (acuyclical) أو سياسة مالية غير دورية (countercyclical) بينما في الدول النامية عموماً نجد دورية (procyclical) إضافة إلى أن كل من Gavin و Perotti اللذان كان عملهما لفت الانتباه إلى الحقيقة التي مفادها أن السياسة المالية دورية في أمريكا اللاتينية¹.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية الدورية.

إن أكثر الاقتصاديين يوافقون على أن الإنفاق الحكومي كجزء من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يبقى ثابتاً على الدورة الاقتصادية بحيث إذا احترمت هذه المعايير أو بتعبير آخر هذه الوصفات فالنتيجة تؤول إلى أن السياسة المالية غير دورية Countercyclical معناه أثناء الازدهار فإن مجموع الإنفاق الحكومي يجب أن ينخفض، والإيرادات الحكومية يجب أن ترتفع (التأثير سيكون مدعماً بالزيادة في الاستقطاعات الضريبية)².
وبمعنى أدق فهي أن السياسة المالية غير دورية تتضمن أقل نسبة إنفاق حكومي وأعلى نسبة ضريبية في الأوقات الجيدة، في حين تتضمن أعلى نسبة إنفاق حكومي وأقل نسبة ضريبية في الأوقات السيئة، و بمفهوم آخر سياسة مالية انكماشية في الأوقات الجيدة وتوسعية في الأوقات السيئة³.

¹ Ethan Ilzetzki, carlosA.vegh, Procyclical Fiscal policy in developing countries Truth or fiction? , July 2008, p:1.

² Alberto Alesina, filipe R.compante, why is fiscaal policy often procyclical ,p : 1007

³ Graciela, Kaminsky, carmenM.Reinhart, carlosA.vegh, when it Rains ,it pours, procyclical capitale flow and Macroeconomic policies, september 2004, p: 7

لكن وحسب كل من Tebellini و Campante و Alesina فإن السياسة المالية في أغلب الأحيان تكون دورية Procyclical عندما يتجه الإنفاق الحكومي نحو الزيادة أثناء أوقات الازدهار ونحو الانخفاض أثناء أوقات الركود¹، وتزيد النقائص أثناء الازدهار وتنقص أثناء الركود إضافة إلى وجود عدة تفسيرات قدمت لتوضيح السياسة المالية الدورية Procyclical وذلك من خلال مقارنة الدول النامية مع الدول الصناعية، حيث أن Gavin و Perotti بينا بأن الدول النامية تواجه قيود ائتمان التي تمنعها من الاستعارة في الفترات الصعبة والذي يتطلب سياسة مالية انكماشية².

وهذا ما أكد عليه كل من Talvi و Vegh (2005)، Cat، و Sutton (2002) (2005) Vegh, Reinhart, Kaminiski, Manass من خلال ملاحظتهم وعدم حصرهم لهذه الظاهرة بأن تكون ظاهرة أمريكا اللاتينية فقط بل أنها مشاعة في الكثير من الدول النامية - مع ذلك ليس الكل -³.

وبصفة عامة يمكننا استخلاص تعريف شامل وعام للسياسة المالية الدورية:

هي سياسة مالية تتضمن أعلى نسبة إنفاق حكومي وأقل نسبة ضريبية في الأوقات الجيدة، بينما تتضمن أقل نسبة إنفاق حكومي وأعلى نسبة ضريبية في الأوقات السيئة وتسمى مثل هذه السياسة بالسياسة المالية الدورية Procyclical لأنها تميل إلى تعزيز الدورة الاقتصادية. بمعنى آخر هي سياسة مالية توسعية (Expansionary) في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة (Contractionary)⁴.

كما سبق وأن ذكرنا بأن الدول النامية تسودها سياسة مالية دورية وذلك لأن هذه الدول في الحقيقة هي جذور أغلب أزمات الدين في السوق الصاعدة وأغلبها وجدت في الحكومات التي تمر بنوبات إنفاق واقتراض عال عندما يكون الوقت مناسب في حين أن

¹ Albert alsina ,filipe R compant ,op -cité, p:1007

² Graciela L. Kaminsky ,carmen M.Reinhart, Carlos A.vegh, op-cité , p :1-2

³ Alberto Alsina, Filipe R.conpanteop-cité , p :1007

⁴ Graciela L. Kaminsky, carmenM.Rei hart, carlos A. Vegh, op-cité , p :08

الدول الصناعية فتسودها إما سياسة مالية غير دورية أو سياسة مالية مستقرة والتي تعرف بأنها سياسة مالية تتضمن إنفاق حكومي ثابت (مستقر) وسميت بمستقرة لأنها لا تعزز الدورة الاقتصادية ولا تجعلها ثابتة في حالة الاستقرار (أي أنه لا علاقة بين النفقات الحكومية والدورة الاقتصادية)

المطلب الثاني: المؤشرات المالية.

إن مؤشر الدورية Cyclicalty للسياسة المالية هو مؤشر مركب يتضمن عنصرين من إجراءات ارتباط المكونات الدورية للسياسة المالية وهما: الإنفاق الحكومي المركزي الحقيقي وضريبة التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي

ومقياس غزارة دورة الإنفاق الحكومي المركزية الحقيقية تكون من خلال الاختلاف في نمو الإنفاق الحكومي المركزي الحقيقي في الأوقات "الجيدة" و "السيئة" كما أنه لقياس هذه الغزارة يكون بمؤشر محصور ما بين (-1، 1) وظيفته مقارنة القيم بمؤشرات الارتباط وباستعمال نسي لتوزيع السعات السلبية والإيجابية.

وحسب الارتباط القائم بين المكونات الدورية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي نجد أن أكثر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لها ارتباط سلبي بينما أكثر الدول النامية لها ارتباط إيجابي وهذا يقاس بمقياس غزارة دورة السياسة المالية وبالتالي تقترح الأعداد السالبة الكبيرة بأن النمو في الإنفاق الحكومي الحقيقي أعلى بدرجة كبيرة في الفترات الصعبة، وهكذا تتبع السياسة المالية غير الدورية بقوة، بينما إذا كانت الأعداد موجبة وكبيرة فهي تشير إلى أن النمو في الإنفاق الحكومي الحقيقي أقل بدرجة كبيرة في الفترات الصعبة فتتبع السياسة المالية الدورية بقوة.

وفيما يتعلق بالحقيقة المحددة التي هي أن السياسة المالية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) عموماً إما غير دورية (countercyclical) أو مستقرة (Acyclical) بينما العكس في الدول النامية سياستها المالية تكون بالدرجة الأولى دورية

(Procyclical) والجدول التالي يبرز مقياس غزارة دورة السياسة المالية بعرض لإجراءات مختلفة للإنفاق الحكومي.

ويعد الإنفاق الحكومي ونسبة ضريبة التضخم أفضل المؤشرات من ناحية أن لهم القدرة على التمييز بين مواقف السياسة الدورية المختلفة¹.

الجدول (1-2): غزارة دورة السياسة المالية: Amplitude of the fiscal

Policy cycle كل البيانات كانت من صندوق النقد الدولي .

الزيادة في المؤشر المالي			Fiscal Indicators المؤشرات المالية	
غزارة: (1)-(2) Amplitude	الأوقات السيئة (2)	الأوقات الجيدة (1)		
بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)			-الحكومة المركزية	
	0,3	3,1	3,4	الإنفاق
	1,4	2,8	4,2	نفقات جارية - فوائد الدين
	1,0	2,0	3,0	نفقات على السلع والخدمات
	1,3	1,3	2,6	نفقات على الأجور والرواتب
	0,9-	5,4	4,5	-معدل التضخم $\frac{\Pi}{1+\Pi}$

¹Graciela L.Kaminsky, carmen M.Reinhart, carlos A.Veghpo-cité, p :09

بلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع Middle-High income countries			الحكومة المركزية
8,1	0,0	8,1	الإنفاق
9,7	0,1-	9,6	نفقات جارية - فوائد الدين
8,4	0,3-	8,1	نفقات على السلع والخدمات
7,9	0,4	8,3	نفقات على الأجور والرواتب
2,2-	13,1	10,9	- معدل التضخم $\frac{\Pi}{1+\Pi}$
بلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض Middle-low income countries			الحكومة المركزية
4,0	2,7	6,7	الإنفاق
6,2	3,1	9,3	نفقات جارية - فوائد الدين
6,1	3,6	9,7	نفقات على السلع والخدمات
4,7	4,2	8,9	نفقات على الأجور والرواتب
1,4-	10,1	8,7	- معدل التضخم $\frac{\Pi}{1+\Pi}$
بلدان منخفضة الدخل Low income countries			الحكومة المركزية
8,5	02,-	8,3	الإنفاق
4,5	0,5	5,0	نفقات جارية - فوائد الدين
4,5	0,6	5,1	نفقات على السلع والخدمات

3,2	0,8	4,0	نفقات على الأجور والرواتب
0,3-	12,4	9,4	-معدل التضخم $\frac{\Pi}{1+\Pi}$

Source: Graciela L.Kaminsky, Carmen M.Reinhart, carlosA,vegh :when it rains it pours :procyclical capital flow and Macroeconomic policies, p:24

- إن الزيادة لمؤشرات الإنفاق المالية هي النسبة الحقيقية السنوية المتوسطة للنمو بحيث ظهرت في شروط النسبة المثوية

- إن رقم معدل التضخم مضاعف بالمائة ، كما أن الزيادة في معدل التضخم تدل على معدل التغير في هذا المؤشر

- هذه الإحصائيات المالية الحكومية تكون معرفة بسنوات ندرس فيها الأوقات الجيدة والسيئة لهذه الحكومة بحيث في الأوقات الجدية والسيئة لهذه الحكومة بحيث الأوقات الجيدة يكون الناتج المحلي الإجمالي فوق المتوسط أما في حالة الأوقات السيئة يكون الناتج المحلي الإجمالي تحت المتوسط .

من خلال إحصائيات وبيانات الجدول (2-1) نستخلص أن البلدان بصفة عامة على غير بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقودها السياسة المالية الدورية، بحيث يتبين أن الإنفاق الحقيقي للحكومة المركزية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل يفوق كل من بلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والمنخفض : "Middle –low income countries" "Middle-high income countries" والتي تجل سياسة مالية دورية، على

النقيض من ذلك عندما يتعلق الأمر ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهناك انشقاق قائم بين السياسة المالية الدورية وغير الدورية.

وإضافة إلى ذلك فإن معدل التضخم يسجل غزارة أكبر لبلدان منخفضة الدخل التي تقدر بـ3%، في حين يسجل أقل غزارة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (9,0%) كما الزيادة في معدل التضخم أثناء الفترات السيئة تكون مرتفعة في بلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع بحيث تعادل 13,1% ، 12,4% في بلدان منخفضة الدخل و10,1% لبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، على العكس ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فمعدل التضخم يقدر بـ5,4%¹.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة.

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية ومقومات نموها الاقتصادي، ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث عن وسائل لعلاج الاختلالات ضمن الدورة الاقتصادية، بحيث نلاحظ في حالة الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر موجات تضخمية في حين يؤدي الكساد إلى انتشار البطالة وتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية معطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي.

تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل لتخليصه من البطالة والتضخم فتقوم بتعويض الانخفاض في الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق العام والعكس، وذلك لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة بين كيتز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة وقد ركز على حل مشكل البطالة على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية

¹ هواري هوارية (2011-2012)، مرجع سبق ذكره، ص: 66-67.

لملئ الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كيتز جاء علماء اقتصاديين آخرين بينوا أن تناقض كيتز¹. يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار والاستثمار عند دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل، ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للادخار وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما للادخار، وبهذا فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، وزيادة حجم الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال، وهكذا سيظهر قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الاستثمار مع الادخار عند مستوى دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل²، وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن الدول المتقدمة هي تلك الدول التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، ومنه فالسياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.

المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول النامية.

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة إلى جانب دول متخلفة أو ما يسمى بدول العالم الثالث أو الدول النامية التي تميزت بالخصائص التالية:

تدني متوسط الدخل الفردي وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية، كما أنه أغلب هذه الدول تعتمد على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما

¹ وليد عبد الحميد، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

² درواسي مسعود (2006/2005)، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

أدى إلى التبعية للخارج، إضافة إلى انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك¹.

إلى جانب أن هذه الدول تعاني من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة الراجع إلى ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إضافة إلى ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز².

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية، ويعتمد على تراكم رأس المال الإنتاجي فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية، ولإشارة فأدوات السياسة المالية كما وردت في الفكر الكيترتي لا يمكن تطبيقها على الدول النامية لأن خصائص وظروف وأوضاع هذه الدول تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، لهذا فإنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك، أما في الدول النامية³ فيتطلب اتخاذ سياسة مالية لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد.

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، وتهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق العام مما ينجر عنه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص للدخول في العمليات الإنتاجية عن طريق تقديم الإعفاءات الضريبية، كل هذه الإجراءات لها دور كبير في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

¹ وليد عبد الحميد عايب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 96-97.

² درواسي مسعود (2006/2005)، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

³ وليد عبد الحميد عايب، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

وكنتيجة لما سبق نخلص إلى أن السياسة المالية تعد أداة جد هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة عدم قدرة القطاع الخاص في هذه البلدان على مواجهة التحديات الاقتصادية ولهذا فعلى هذه الدول أن تعتمد في إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي على السياسة المالية إلى جانب سياسات اقتصادية أخرى بهدف زيادة الاستثمار الإنتاجي وعلاج الموازنة العامة للدولة وإلقاء على البطالة من أجل الانطلاق في طريق التنمية¹.

¹درواسي مسعود، (2006/2005)، مرجع سبق ذكره، ص: 76-77.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استنتاجه مما سبق هو أن موضوع فعالية السياسة المالية بحر واسع يضم عدة اتجاهات وتوجهات، وذلك من خلال تحفيز وتأثير السياسات الضريبية والإنفاقية على الدورة الاقتصادية، أي تأثيرها على التوازن الاقتصادي الكلي ومن ثم على الدولة وهيكل ميزانيتها العامة.

وما تم التوصل إليه هو أنه لتحقيق توازن موازنة جيد وفعال لا بد من الدمج والتنسيق بين السياسات الاقتصادية وبالأحرى بين السياستين المالية والنقدية بهدف التكامل وسد نقائص كل سياسة بالسياسة الأخرى المكمل لها.

وبما أننا خصصنا هذا الفصل لفعالية السياسة المالية فقد حاولنا دراسة آلية عمل هذه السياسة ومدى تأثيرها على الاقتصاد ككل، ومدى فعالية كل فرع من فروع هذه السياسة في مختلف الدول سواء كانت نامية أو متقدمة وبعد عدة تساؤلات ونقاشات تم التوصل إلى أن تلك السياسات التي تكون توسعية في الازدهار وانكماشية في الكساد، أي التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي وانخفاض نسبة الضريبة في الأوقات الجيدة أو العكس، تسمى بالسياسة المالية الدورية (Procyclical Fiscal policy) حيث وجدت العديد من الدراسات التجريبية أن هذه السياسة متبعة من قبل العديد من الدول النامية، في حين أن هناك سياسة مالية أخرى تكون انكماشية في الازدهار وتوسعية في الكساد أي تتضمن أقل (أعلى) نسبة إنفاق حكومي وأعلى (أقل) نسبة ضريبية في الأوقات الجيدة (السيئة) وتعرف بالسياسة المالية غير الدورية (Countercyclical Fiscal policy) ونجدها متبعة من قبل الدول المتقدمة، إضافة إلى سياسة مالية مستقرة (Acyclical Fiscal Policy) التي تتميز باستقرار وثبات الإنفاق الحكومي ومن مميزات صعبة التحقيق واقعياً وتلجأ إليها أحيانا الدول المتقدمة.

إن الدول النامية في الحقيقة هي جذور أغلب أزمات الدين في السوق الصاعدة كما أنها وجدت في الحكومات التي تعاني من نوبات اقتراض وإنفاق عاليين في حالات الانتعاش وبالتالي بقاؤها دائما في دائرة تمنعها من مواكبة العصر وتطوراته الفنية والتقنية والتكنولوجية.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية و القياسية
للسياسة المالية في الجزائر

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغييرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فمر بمراحل مهمة أولها مرحلة الاقتصاد الموجه ثم مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق والتي عرفت فيها الجزائر اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية وكذا سلسلة من الإصلاحات، وصولاً إلى المرحلة التي تميزت بارتفاع أسعار البترول وذلك ابتداء من سنة 1999 إلى غاية يومنا هذا. ويأتباع دراسات الاقتصاد الجزائري يتبين أن المحرك الأساسي لأسواقه يتمثل في قطاع المحروقات الذي لا يزال يهيمن على النشاط الاقتصادي، ويعتبر من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحاضر، إذ يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة 95% في المتوسط.

فبحدوث ما يعرف بالأزمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما استدعى القيام بإصلاحات كانت بداية التسعينات فترة الانطلاق في تطبيقها، وذلك من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، ومع تقليل تدخل الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

غير أن هذه المرحلة تميزت بارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية وإتباع سياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة مما أدى إلى اختلال في المالية العامة للدولة وبعودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة شهدت السياسة المالية تغييراً ملحوظاً يتجلى في تحسين

المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، وهذا إلى غاية الأزمة العالمية سنة 2008 أين عرفت أسعار النفط تراجعاً كبيراً مما أثر سلباً على توازن استقرار الاقتصاد الوطني وعلى ضوء ما سبق ذكره سنتعرض في هذا الفصل المعنون بالدراسة التحليلية والقياسية للسياسة المالية في الجزائر إلى مبحثين: الأول سنتطرق فيه لتطور السياسة المالية في الجزائر وكذا مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أما المبحث الثاني سنتناول فيه الدراسة القياسية لدورية السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الأول: التحليل النظري للسياسة المالية في الجزائر.

بعد الاستقلال قامت الجزائر بوضع خطة تنمية طويلة المدى وكان الاهتمام الأكبر بالصناعات الثقيلة من أجل الخروج من دائرة التخلف، بحيث كانت الدولة تتبنى نظام الاقتصاد الموجه في هذه المرحلة، والذي يتميز بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي والتخطيط المركزي، ولقد حكم على هذه التجربة في النهاية بالفشل وقليلة الفعالية، مما استدعى ضرورة إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص وذلك بإتباع حزمة من الإصلاحات، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1986، أدى بالدولة إلى اللجوء للمؤسسات النقدية والمالية الدولية، ومن ثم الدخول لمرحلة جديدة التي كانت الدافع لإقرار مشروع الإصلاحات المالية وبالأخص الجبائية، وهذا من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف

من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، ثم جاءت بعدها مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999، إذ عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وتحسن مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وهذا إلى غاية الأزمة العالمية سنة 2008 بحيث بدأت تتراجع أسعار البترول مما أثر على توازن الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تتجلى في التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي كالثورة التكنولوجية وكذا التحولات والتغيرات السياسية، وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي والمتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات¹، إذ تشكل هذه الأخيرة عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري بحيث تساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الحماية البترولية التي تعتمد عليها ميزانية الدولة كأكبر ممول لإيراداتها.

الفرع الأول: السياسة الإنفاقية بالجزائر.

نظرا للارتباط الوثيق الموجود بين السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية جعلها تستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي في المدى القصير، وعلى الإيرادات العمومية في المدى المتوسط من خلال ارتفاع الحماية العادية، وبالتالي ظهور فائض في الميزانية العامة، هذا الفائض من شأنه يخفف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز)، وكذا انخفاض معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي بذلك فتح المجال أمام تشجيع الاستثمارات ومنه

¹ بن بوزيان محمد، شبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

تحقيق ناتج إجمالي حقيقي موجب. من خلال الجدول التالي سيتم تحليل المعطيات لترقب تطورات

السياسة الانفاقية خلال فترات زمنية معينة :

الجدول (3-1): تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1963 - 2013 الوحدة (10⁶ دج)

السنوات	النفقات العامة G	الإنتاج الداخلي الخام PIB	نفقات التسيير (ن.تس)	نفقات التجهيز (ن.تج)	PIB/G %	ن.تس/ G (%)	ن.تج/ G (%)	ن.تس/ PIB (%)	ن.تج/ PIB (%)
1963	2670	13130	2237	433	20.33	83.78	16.12	17.03	3.29
1964	2811	14100	2070	741	19.93	73.63	26.36	14.68	5.25
1965	3248	15240	2757	491	21.31	84.88	15.11	18.09	3.22
1966	3799	14960	2845	954	25.39	74.88	25.11	19.01	6.37
1967	4217	16230	3398	819	25.98	80.57	19.42	20.93	5.04
1968	5990	18740	3404	1247	31.96	56.82	20.81	18.16	6.65
1969	5665	20529	3576	1976	27.59	63.12	34.88	17.41	9.62
1970	6014	22905	2453	1623	26.25	40.78	26.98	10.70	7.08
1971	6796	23520	4687	2254	28.89	68.96	33.16	19.92	9.58
1972	7729	27430	5365	2832	28.17	69.41	36.64	19.55	10.32
1973	9913	32100	6270	3715	30.88	63.25	37.47	19.53	11.57
1974	12495	55561	9469	4002	22.48	75.99	32.02	09.17	7.20
1975	17756	61574	12344	5412	28.83	69.52	30.47	20.04	8.78
1976	20177	74075	13170	6947	27.23	65.27	34.43	17.77	9.37
1977	25472	87241	15281	10191	29.19	59.99	40.00	17.51	11.68
1978	30106	104832	17575	12531	28.71	58.37	41.62	16.76	11.95
1979	33515	128223	20090	13425	26.13	59.94	40.05	15.66	10.47
1980	44016	162507	26789	17227	27.08	60.86	39.13	16.48	10.60
1981	57654	191469	34204	23450	30.11	59.32	40.67	17.86	12.24
1982	72443	207552	37994	3449	34.90	52.44	47.55	18.30	16.59
1983	85632	233752	44380	41252	36.63	51.82	48.17	18.98	17.64

17.44	26.41	39.76	60.23	43.86	46026	69709	263856	115735	1984
15.30	18.20	32.90	39.22	46.40	44614	53070	291597	135301	1985
13.80	21.20	32.62	50.11	42.40	40924	62868	296551	125441	1986
11.70	20.10	32.86	56.46	35.60	36586	62853	312706	111323	1987
19.04	10.83	55.32	31.47	34.42	66230	37672	347717	119700	1988
15.98	8.83	54.20	29.95	29.49	67484	37294	422044	124500	1989
13.89	7.44	5642	30.25	24.62	77024	41296	554388	136500	1990
6.76	17.83	27.48	72.51	24.60	58300	153800	862133	212100	1991
13.39	25.69	34.27	65.72	39.09	144000	276131	1074700	420131	1992
15.56	24.49	38.85	61.14	40.06	185210	291417	1189720	476624	1993
15.86	22.21	41.65	58.34	38.07	235926	330403	1487400	566329	1994
14.26	23.62	37.64	62.35	37.88	285923	473694	2004990	759617	1995
6.77	21.42	24.01	75.98	28.19	174013	550596	2570030	724607	1996
7.24	23.14	22.04	70.40	32.87	201500	643600	2780190	914100	1997
7.36	27.26	21.34	79.00	34.50	208500	771700	2830490	976721	1998
8.12	25.25	24.37	75.79	33.31	263000	817692	3238200	1078800	1999
7.85	20.88	27.74	73.78	28.31	321900	856200	4098820	1160400	2000
8.42	22.71	23.52	63.42	35.81	357400	963600	4241800	1519300	2001
11.44	23.57	33.09	68.14	34.58	510000	1050000	4454800	1540900	2002
11.96	22.90	34.30	65.69	34.87	612900	1173800	5124000	1786800	2003
10.54	20.32	34.16	65.83	30.87	646300	1245400	6127000	1891800	2004
10.71	16.41	39.50	60.49	27.12	810600	1241400	7565000	2052000	2005
11.97	16.85	41.52	58.47	28.82	1019200	1435200	8515000	2454400	2006

15.40	17.85	46.31	53.68	33.26	1442300	1672000	9363000	3114200	2007
17.79	20	47.08	52.92	37.79	1973300	2218000	11090000	4191200	2008
19.19	22.51	46.01	53.98	41.71	1925800	2259500	10034000	4185300	2009
15	22.36	40.15	59.84	37.36	1807900	2694500	12050000	4502400	2010
-	-	-	-	55.27	-	-	14418600	8272000	2011
-	-	-	-	45.93	-	-	14502249	7423000	2012
-	-	-	-	42.21	-	-	15959790	6737900	2013

المصدر :

<http://www.mf.gov.dz/ons,les> comptes economique de 2000 a

2008 n° 528 ;p17

أولا: فترة ما بعد الاستقلال 1963 – 1967.

نلاحظ خلال هذه الفترة ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 22,5% في المتوسط، ومجمل هذه النفقات اتجهت إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80% من إجمالي الإنفاق العام، في حين نفقات التجهيز تراوحت نسبتها ما بين 15% و 25% من هذا المجموع، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمط المنتهج في هذه الفترة وهو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا الأخير على الاقتصاد الجزائري آنذاك بحيث كانت مساهمته في الناتج القومي

شبي عبد الرحيم(2007)، مرجع سبق ذكره، ص:236.

.http://www.mf.gov.dz/ONS, les comptes économique de 2000 à 2008 n°528, p :17

حوالي 16,4%، ضف إلى ذلك ضعف القطاع الصناعي، وقلة الموارد حال دون تدخل الدولة في الاقتصاد .

ثانيا: فترة التخطيط 1968 – 1987.

اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية بإعلانها الرسمي لتطبيق الأسلوب الاشتراكي سنة 1971، فتميزت هذه المرحلة بالتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي الذي نتج عنه ارتفاع النفقات العامة حيث انتقلت من حوالي 31% من الإنتاج الداخلي الخام سنة 1968 إلى 42% سنة 1986، كما هدفت إلى تدعيم الصناعات القاعدية (المحروقات)، إضافة إلى استثمارات عمومية قد تكون إنتاجية (زراعية)، شبه إنتاجية (تجارة، مواصلات)، وغير إنتاجية (التعليم)، واستثمارات صناعية تمتص أكبر حجم من النفقات العامة عن طريق نفقات التسيير والتجهيز وأهمها ضمن ميدان المحروقات، وباعتماد الجزائر على هذا القطاع كمورد وحيد، فبحلول الصدمة النفطية سنة 1986 تأثرت النفقات العامة بالسلب فانخفضت من $10^6 \cdot 125441$ دج سنة 1986 إلى $10^6 \cdot 111323$ دج سنة 1987 أي بمعدل 7,3% من الناتج المحلي الخام.

ثالثا: الفترة الانتقالية 1988 – 1998

إن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 14,92% للبرميل سنة 1988 إلى \$23,73 سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي وكذا خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991 أدى إلى

تحسن الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة، إلا أن هذه الوضعية لم تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي بل على العكس انخفضت نسب هذا الأخير من الناتج الداخلي الخام إذ انتقلت من 34,42% إلى 24,6% من هذا الناتج في 1991، ومس هذا الانخفاض كلا من نفقات التسيير والتجهيز، ويرجع ذلك إلى التحول الحاصل في الاقتصاد الجزائري الناجم عن الإصلاحات والمتمثل في إتباعه لاقتصاد السوق من خلال تخليه تدريجيا عن التدخل في الاقتصاد، في حين انعكس الأمر في السنتين 1992 و1993، بحيث سجلنا نوعا من الارتفاع في الإنفاق العام بجوالي 40% من الناتج الداخلي الخام، والذي يعود إلى رفع الأجور والرواتب، والخدمات الاجتماعية والعمومية.

ونظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر وشملت كل قطاعات الاقتصاد الوطني، عرفت السياسة الانفاقية تراجعاً واضحاً انعكس بدوره على نفقات التسيير والتجهيز، بحيث انخفضت نفقات التجهيز من 15,56% من الناتج المحلي الإجمالي في 1993 إلى 7,36% من نفس الناتج في 1993 في حين أن نفقات التسيير ارتفعت من 24,49% من الناتج المحلي الإجمالي في 1993 إلى 27,26% سنة 1998. الجدول التالي يوضح تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993 – 2013.

الجدول (3-2): تطور هيكل النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1993-2013 الوحدة (10⁹ دج)

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب والأجور	معاشات الجاهدين	مواد وتجهيزات	خدمات عمومية
1993	101.6	73.8	27.0	114.9	10.0	16.7	39.9
1994	117.2	78.5	41.1	145.2	12.8	18.2	42.3
1995	144.7	94.2	62.2	179.5	15.6	29.4	55.4
1996	174.0	115.4	89.0	213.3	18.9	34.7	69.9
1997	201.6	116.5	109.4	235.0	20	43.5	74.0
1998	211.9	123.9	110.8	258.2	37.9	47.5	75.2
1999	187.0	166.8	123.9	275.6	59.9	53.6	81.9
2000	321.9	200.0	162.3	281.1	57.7	54.6	92.0
2001	357.4	276.8	147.5	315.4	54.4	46.3	114.6
2002	452.9	334.3	137.2	339.9	73.8	68.5	137.6
2003	570.4	326.1	114.0	392.8	62.7	58.8	161.4
2004	646.3	396.1	85.2	442.3	69.2	71.7	176.5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	70.0	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1442.3	489.8	85.0	628.7	101.6	93.8	273.0
2008	1973.3	824.7	61.4	826.6	103.0	111.7	360.8
2009	1925.8	839.0	37.4	879.9	130.7	112.5	4125.4
2010	1807.9	795.5	32.5	1193.1	151.3	121.8	513.2
2011	1974	1808	38	1740	163	130	-

786	135	185	-	42	1645	2275.5	2012
709	169	226	-	44	1147.1	1892.6	2013

المصدر: - هواري هوارية (2012/2011)، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

-إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول يتضح بأن الارتفاع في نفقات التسيير ناتج عن الارتفاع في نسب الأجور والرواتب، معاشات المجاهدين وكذا فوائد الديون، في حين انخفاض نفقات التجهيز ناجم عن الانخفاض في النفقات الرأسمالية من مجموع النفقات العامة ومس هذا الانخفاض كل من نفقات التجهيز الخاصة بقطاعات التربية التكوينية، قطاع السكن والكهرباء الريفية، كما أن النفقات الاجتماعية احتلت مكانة هامة خلال هذه الفترة وذلك من خلال تخصيص مجال خاص يسير نفقاتها.

رابعا: فترة الانتعاش الاقتصادي 1999 – 2010.

لقد شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر انتعاشا ملحوظا وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق البترولية العالمية أين بلغ \$34 للبرميل، وهذا الارتفاع لم تشهده السوق البترولية منذ 25 سنة، وهو ما رفع نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28,31% سنة 2000 إلى 34,87 سنة 2003 والتي رافقها ارتفاع في نفقات التسيير والتجهيز من الناتج المحلي الإجمالي

بنسب حوالي 03% و 3,5% على الترتيب، ويعود ذلك إلى ارتفاع المبالغ الموجهة إلى كل من معاشات المجاهدين، الأجور والرواتب وفوائد الديون والمنح العائلية. خلال سنة 2004 حدث تراجع طفيف في نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن سرعان ما استرجع حالة الارتفاع ابتداء من عام 2005 الذي مثل الانطلاقة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمتضمن المحورين التاليين¹:

• **المحور الأول:** يتمثل في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار \$ (حوالي 4200 مليار

دج) لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

• **المحور الثاني:** يسعى إلى التضخم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور

وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعلانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

استمر النمو الاقتصادي الايجابي لعام 2005، وارتفع الناتج القومي الإجمالي بمعدل 6% عما

كان عليه سنة 2004، وعلى خلفية الأسعار المرتفعة للنفط والغاز الطبيعي زادت عوائد

الصادرات الجزائرية في 2005 بمعدل الثلث لتبلغ 42,6% مليار \$، مما أدى إلى زيادة في

فائض الميزان التجاري بنحو 22,6% مليار \$، وبلغت قيمة المخزون الاحتياطي من العملات

الصعبة 55 مليار \$ عام 2005 مقابل 41,3 مليار \$ خلال 2004².

¹ وليد عبد الحميد عايب (2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

² موقع الكتروني www.djazair.com

وبقي مستوى سعر النفط مرتفع حتى حلول 2010، مما نتج عنه ارتفاع في حجم النفقات

العامة، وكذا تزايد نسب نفقات التسيير والتجهيز من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي من أهم المشاريع الاقتصادية، بحيث أكد أن بلادنا قد

دخلت في ميدان الخدمات الكبرى، وبناء سوق قوي يقدم لها مكانة محترمة في العالم، وعمليا

كان الهدف من هذا البرنامج هو التركيز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل القاعدية

وهذا كله أدى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر.

الفرع الثاني: السياسة الضريبية.

لكي تقوم الدولة الجزائرية بالإنفاق العام لابد من توفر المواد الأزمة لذلك والمتأتية غالبا من الجباية

البتروولية، معناه حدوث ما يعرف باللاتوازن في وسائل التمويل، مما استوجب تطوير الجباية غير

البتروولية، والتي كانت إحدى المبررات الأساسية في الإصلاح الجبائي.

انطلاقا من معطيات الجدولين التاليين التي سيتم تحليلهما استنادا لفترات زمنية معينة، يمكن تبيان

مدى قدرة السياسة الضريبية على تغطية حجم النفقات بالجزائر، وذلك من خلال تقسيم فترة

الدراسة إلى المراحل التالية:

الجدول (3-3): تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 1963-2010 الوحدة (10⁶ دج)

السنوات	مجموع جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ج.بترولية/ج.كلية %	ج.عادية/ج.كلية %	ج.عادية/ PIB %	ج.عادية/ن.التسيير %	ج.بترولية/ن.كلية %
1963	2017.3	257	1760.3	11.9	88.1	13.4	78.69	09.62
1964	2271.2	295	1976.2	11.4	88.6	14.01	95.46	10.49
1965	2144.4	377	1767.4	13.7	86.3	11.59	64.10	11.60
1966	3006	631	2375	20.9	79.1	15.87	83.47	16.60
1967	3377	880	2497	26.1	73.9	15.38	73.48	20.86
1968	3953	1134	2819	28.7	71.3	15.04	82.81	18.93
1969	4734	1320	3414	27.9	72.1	16.6	95.46	230.30
1970	5466	1350	4106	24.7	75.3	17.92	167.38	22.44
1971	5982	1648	4334	27.5	72.5	18.42	92.46	24.24
1972	8434	3278	5156	38.9	61.1	18.79	96.10	42.11
1973	9956	4114	5242	41.3	58.7	16.33	83.6	41.50
1974	21399	13999	8000	62.6	37.4	14.39	84.24	112.03
1975	23194	13462	9732	58	42	15.8	78.83	75.81
1976	24976	14237	10739	57	43	14.49	81.54	70.56
1977	31279	18019	13260	57.6	42.4	15.19	86.77	70.74
1978	35379	17365	18014	49.1	50.1	17.18	102.4	57.67
1979	44844	26516	18328	59.1	50.9	14.29	91.22	79.11
1980	57770	37658	20112	65.1	34.9	12.37	75.07	85.55
1981	76714	50954	25760	66.4	33.6	13.45	75.31	88.37
1982	70637	41458	29179	58.6	41.4	14.05	76.79	57.22
1983	75165	37711	37454	50.4	49.6	16.02	84.39	44.03

49.05	87.18	23.03	51.7	48.3	60772	56776	117548	1984
34.26	87.71	15.96	50.1	49.9	46548	46363	92911	1985
16.78	82.39	17.46	71.1	28.9	51799	21055	72854	1986
17.69	89.20	17.93	74	26	56069	19700	75769	1987
20.04	53.67	16.64	70.7	29.3	57891	23992	81883	1988
38.04	58.44	15.27	58.6	41.4	64460	45540	110000	1989
61.16	52.41	12.83	48.3	51.7	71146	76154	147300	1990
76.14	53.17	9.59	33.9	66.13	82700	161500	244200	1991
46.12	39.42	10.12	35.9	64.03	108864	193800	302664	1992
37.60	43.57	10.67	41.47	58.52	126993	179218	306211	1993
39.23	52.63	11.69	43.90	56.06	173906	222176	396082	1994
44.25	51.89	12.26	42.24	57.75	245837	336148	581985	1995
70.08	53.25	11.41	36.60	63.39	293245	507837	801082	1996
67.54	49.26	11.40	35.71	64.29	317048	570837	887813	1997
38.68	44.47	12.12	47.54	52.45	343241	378517	721956	1998
51.82	41.90	10.58	37.95	62.04	342632	560120	902752	1999
61.11	42.81	8.94	33.73	66.26	366559	720000	1086559	2000
63.63	46.12	10.47	34.58	65.41	444449	840600	1285099	2001
65.40	56.70	13.36	37.14	62.86	595400	100790	1603300	2002
75.56	50.65	11.60	30.57	69.43	594600	1350200	1944800	2003
83.02	51.72	10.51	29.08	70.92	644100	1570700	2214800	2004
144.65	58.80	09.65	23.68	76.32	730000	2352700	3082700	2005
114.04	58.58	09.87	23.10	76.89	840800	2799000	3639800	2006

89.80	53.28	09.51	24.16	75.84	890900	2796800	3687700	2007
97.55	49.67	09.93	21.23	78.77	1101900	4088600	5190500	2008
57.64	55.87	12.58	34.35	65.65	1262500	2412700	3675200	2009
64.52	54.83	12.26	33.71	66.28	1477400	2905000	4382400	2010

Sources : IMF statistical appendix, staff report(2005-2008-2012)

الجدول(3-4): هيكل الإيرادات العامة للجزائر بالدينار للفترة 1993-2010 الوحدة (10⁹ دج)

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126.1	54.2	6.9	30.0	9.0
1994	257.7	163.2	65.9	6.6	47.9	13.3
1995	358.8	233.2	99.9	6.4	73.3	8.9
1996	519.7	290.5	129.5	9.1	84.4	14.6
1997	592.5	81.8	148.1	10.6	73.5	20.2
1998	425.9	88.1	154.9	11.3	75.5	18.6
1999	588.2	72.2	149.7	12.7	80.2	43.6
2000	1213.2	82.0	165.0	16.2	86.3	15.4
2001	1013.4	98.5	179.3	16.8	103.7	90.3
2002	1007.9	112.3	223.5	18.9	128.4	112.2
2003	1350.2	127.9	233.9	19.3	143.8	69.7
2004	1570.7	148.0	274.0	19.6	138.8	63.7
2005	2352.7	168.1	308.8	19.6	143.8	89.5
2006	2799.0	241.2	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2796.8	258.1	347.4	28.1	133.1	124.1
2008	4088.6	331.5	435.2	33.6	164.9	136.7

115.9	169.1	35.8	478.4	462.2	2412.7	2009
189.9	169.1	39.7	504.3	561.7	2905.0	2010

Sources : IMFstatistical appendix (1998-2001-2006-2012)

أولاً: فترة ما بعد الاستقلال 1963 – 1969

عرفت هذه المرحلة تدهور وانخفاض ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهذا ما أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية، هذا ما حفز بتدخل السلطات الجزائرية من خلال استعادتها ل 56% من أسهم الشركة البترولية (SN.REPAL) و (RAFFINERIE) بالجزائر العاصمة و 20% من حصص شركة الغاز (CAMEL)، إنشاء شركة وطنية لمراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل (Sonatrach) (1963) (الشركة الوطنية لنقل وبيع المحروقات)، كما أضافت إجراءات مالية جديدة تمثلت في الرفع من التعريفية الجمركية والتركيز على الضريبة المتأتية من الرواتب والأجور، فكانت تتراوح نسبتها ما بين 18% و 22% أي بلغت نسبتها في المتوسط 20% من إيرادات الدولة خلال هذه المرحلة، أما نسبة حاصل التسجيل والطابع فتعتبر متدنية لبلوغها في المتوسط 03% من إيرادات الدولة، في حين نسبة حاصل الجمارك بلغت حوالي 01% في المتوسط من مجموع كل الإيرادات مع العلم أن الدافع الأساسي للسلطات المالية هو تعبئة خزينة الدولة، ولتنمية هذا الدافع قامت السلطات بفرض ضرائب غير مباشرة بلغت نسبتها

حوالي 22,6% من مجموع أي ارتفاع تدريجي للجباية البترولية، أما الجباية غير البترولية فشهدت العكس تماما بحيث انخفضت من 88,1% سنة 1963 إلى 72,1% سنة 1969¹.

ثانيا: الفترة الممتدة من 1970 – 1990:

في هذه الفترة نجد أن السياسة الضريبية بالجزائر ركزت على الجباية البترولية بحيث انتقلت من 24,7% سنة 1970 إلى حوالي 52% سنة 1990 ولكن بانتقال متذبذب، بحيث تم تجاوز النسبة 60% في السنوات 1974، 1980، 1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط التي بلغت، 46,04 \$ و 36,83 \$ و 35,93 \$ على التوالي، في حين عرفت الجباية العادية انخفاضا تدريجيا من 75,3% إلى 50% سنة 1985، إضافة إلى عودة ارتفاع خفيفة لمدة ثلاث سنوات 1986، 1987، 1988 ثم الرجوع إلى الحالة السابقة لتقارب نسبة 50% إجمالي الإيرادات سنة 1990، مع تسجيل أدنى مستوى في عام 1981 قدر بـ 33,6%، كما أن انخفاض إيرادات الجباية البترولية من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986 أي بنسبة 20% وكان نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية عام 1986 من 27,56 \$ للبرميل سنة 1985 إلى 14,4 \$ سنة 1986، وهذا ما أدى إلى انعكاسات سلبية على الإيرادات العامة للدولة².

¹ بن بوزيان، شبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

² بن بوزيان، شبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

ثالثا: الفترة الممتدة من 1991 وما بعدها.

تبعاً للظروف التي شهدتها الاقتصاد الجزائري اثر الأزمة البترولية سنة 1986، قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1987، حيث شرعت بتطبيقه ابتداء من 1992 الذي نص على:

- فصل ضريبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويين IBS .
- إدخال الضريبة على القيمة المضافة TVA في إطار الضرائب الغير مباشرة .
- إقرار الضريبة على أرباح الشركات لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية .
- إحداث عدة ضرائب ورسوم مثل: الرسم على النشاط المهني TAP، الدفع الجزائي VF، الرسم العقاري TF ورسومالتطهير.
- ومن بين الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها هذا الإصلاح والتي ترمي إلى:
- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات.
- وضع الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات دون الاعتماد على المنتجات البترولية فقط التي أصبحت تتسم بعدم الاستقرار.
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته ومكوناته.

– السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية وكذا تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية¹.

وبالرغم من ذلك شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في الإيرادات العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث ارتفعت من \$14,92 للبرميل سنة 1988 إلى \$23,73 في 1990 وكذا انخفاض الدينار الجزائري سنة 1991².

وبالتالي نجد أن الجباية البترولية أظهرت قفزة في الفترة 1990 – 2008 حيث انتقلت من 51,7% سنة 1990 إلى 78,77% من مجموع الإيرادات سنة 2008 أي قدرت هذه القفزة الانتقالية بنسبة 27,07%، أما فيما يخص الجباية غير البترولية فعرفت نوعا من الانخفاض خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 48,3% سنة 1990 إلى 21,23% سنة 2008 وهذا نتيجة ارتفاع الضرائب غير المباشرة فانتقلت من 2,8% سنة 1992 إلى سنة 16,9% سنة 1993، لتصل إلى أقصى حد لها خلال هذه الفترة قدر ب 20% سنة 1998 والتي اعتبرت سنة استثنائية ضمن هذه الفترة، وذلك لانخفاض أسعار النفط خلالها، وأما فيما يتعلق بالسنتين 2009 و 2010 فقد شهدتا ارتفاع في الجباية العادية وانخفاض الجباية البترولية بعد حدوث أزمة 2008.

¹ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، 2002، ص: 01.

² بن بوزيان محمد، شبيبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

إن مكونات الجباية العادية متنوعة ومختلفة باختلاف مصادرها، والجدول التالي يوضح هيكل هذه الجباية العادية وبنسبة من مجموع الإيرادات العامة للدولة:

الفرع الثالث: السياسة الائتمانية.

عرفت السياسة الائتمانية بالجزائر اضطرابا كبيرا، والذي يمكن اعتباره كأحد النتائج المنجزة عن الأزمة البترولية سنة 1986.

أولا: المديونية الخارجية.

لا يمكن حصر مديونية الجزائر باعتبارها مجرد تعبير خارجي عن العجز في ميزان المدفوعات وإنما تترجم في الواقع وضعا اقتصاديا له أسبابه التاريخية والخاصة، ومن أهم أسباب تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر¹:

– تقلبات كبرى في قطاع المحروقات، فخلال الصدمتين البتروليتين سنتي 1973 و 1979 ارتفع سعر النفط مما أدى إلى زيادة الدخل القومي، الأمر الذي شجع الجزائر على إتباع سياسة الاقتراض اعتمادا على تكهنات ارتفاع أسعار النفط مستقبلا، لكن حدث العكس سنة 1986، حيث أثر انخفاض سعر البترول على عائدات صادراته بالسلب وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

¹ منتدى القلوب، مديونية الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 5-6

– غياب سياسة سليمة للاقتراض والتي تتجلى في:

- عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية ونمط التجارة الخارجية، بحيث أن صادرات الجزائر تتم بالدولار، ولتفاقم الدين يكفي انخفاض قيمة الدولار.
- ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة لها.
- سوء تسيير القروض حيث أغلبها وجهت لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية وسببها ارتفاع نسب النمو الديمغرافي.

ثانيا: المديونية الداخلية.

على الرغم من أهمية الدين الخارجي في الجزائر من مجموع الدين العام، إلا أن الدين الداخلي له نصيب أيضا من تلك الأهمية، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق العمومي عن الإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية لتعويض ذلك العجز في الميزانية.

خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 ارتفع حجم الدين العمومي الداخلي من 439 مليار دينار في 1995 إلى 1060 مليار دينار في 1999 وذلك نتيجة تحمل الدولة عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بحيث تم تمويل هذه العملية بإنشاء صندوق للتطهير بلغت قيمته 650 مليار دينار وفي سنة 2000 بلغ حجم قيم الخزينة حوالي 33 مليون دينار، كما شهدت معدلات الفائدة انخفاضا مقارنة بسنة 1999، مما أدى إلى ظهور تحسن في شروط التمويل.

وعرف الدين الداخلي في سنة 2004 جزء من التغير نتيجة تقسيم ديون التطهير المالي إلى سندات سوقية بغية توسيع قيم الخزينة ورفع التداولات به.

وسجل الدين الداخلي العمومي تراجعاً حوالياً 730 مليار دينار ما بين 2006 و2007 بحيث قدر بـ 1050 مليار دينار في 2007، فيما كان يبلغ 1780 مليار دينار في 2006، كما أنه يعود هذا التراجع للديون العمومية الداخلية والتي تتكون أساساً من ديون المؤسسات المعنية بعمليات التطهير وسندات الخزينة إلى التسيير الفعال الذي اعتمده الخزينة العمومية، إذ انخفضت هذه الديون إلى 700 مليار دينار سنة 2008.

المطلب الثاني: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات البترولية فقط، وباعتبارها العمود الفقري والمحرك الأساسي للسوق، أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته استقراراً أو اختلالاً يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاماً علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد بعوائد هذا المورد.

الفرع الأول: قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري.

تتمثل أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، فعليه تستند قوة الدول باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات، إذ أنه حوالي $3/2$ من الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز، و $3/1$ المتبقي فأغلبه دخل غير مباشر للمحروقات.

كما أنه أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية للميزانية العامة مصدرها الجباية البترولية وكذا دعم الأجور والرواتب، تمويل الاستهلاك العام والخاص وتدعيم النشاطات الإنتاجية كلها ناجمة من الأرباح البترولية¹.

ويمثل قطاع المحروقات بحوالي 97% من الصادرات الجزائرية باعتباره المورد الرئيسي للعملة الصعبة، وهذا يؤكد اعتماد الجزائر على التصدير الأحادي، مما يؤثر على الميزان التجاري نتيجة تقلبات أسعار البترول.

أما الجباية البترولية والتي تمثل العنصر الفعال في تطوير الاقتصاد الوطني فهي تستغل بنسب أكبر في تمويل نفقات التجهيز مما ينعكس على الجانب الزراعي والتنموي، في حين تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات المقدمة في مجال المحروقات.

¹ أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر، ص: 14.

الفرع الثاني: تأثير تقلبا أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

بعد فترة من النمو الاقتصادي القوي الذي بلغ 4,5% في السنوات 2000-2005 شهدت الجزائر نوعا من التباطؤ فيه خلال عام 2006 والذي وصل 1,8% نتيجة تدهور حاد في قطاع المحروقات الناجم عن أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في أوروبا، في حين سجل تحسن طفيف سنة 2007 بلغ 3,5%، ونجم عن تراجع أسعار النفط رصد تباطؤ في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 3% سنة 2008 و2009، ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم، وكذا انخفاض الأسعار العالمية وتقلص حجم إنتاج النفط الخام في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تمثل رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم.

في عام 2009 شكل قطاع المحروقات 32% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وحلب 98% من إيرادات النقد الأجنبي، مول حوالي 79% من إجمالي الإنفاق العام، وبالرغم من العجز الذي شهدته الجزائر في مالميتها العامة "الأول منذ أكثر من عشر سنوات" خلال هذا العام إلا أنها تتمتع بموارد كافية لتمويله، بحيث ستظل سياستها المالية التوسعية خلال السنوات 2010 - 2014، إذ ضمت بنود الإنفاق الرئيسية الاستثمار العمومي (46% من مجموع النفقات، 21% من إجمالي الناتج المحلي، فاتورة الأجور (19% من مجموع النفقات و8,5% من إجمالي الناتج

الإجمالي)، والتحويلات الجارية التي تشمل تحويلات إعانات اجتماعية كبيرة (29% من مجموع النفقات و13% من إجمالي الناتج المحلي).

كما عرفت أسعار النفط هبوطا وارتفاعا، ففي منتصف سنة 2014 هبطت إلى نحو \$40 للبرميل لكن الهبوط في 18 أشهر الأخيرة كان هو الأعنف منذ تسعينات القرن الماضي، فقد النفط ثلث قيمته عام 2015. ومن أبرز أسباب انخفاضه تعود إلى ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاض الطلب، ارتفاع سعر صرف الدولار وإلى السياسة المتبعة من طرف منظمة أوبك.

ولقد أثر هذا الانخفاض على اقتصاد الجزائر، وخوف من تكرار أزمة سنوات منتصف الثمانينات، فتباينت المواقف حول مساعي الحكومة الجزائرية الرامية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في أوساط الجزائريين ولدى الخبراء الاقتصاديين والمتابعين، ومن بين التدابير التي تسعى الحكومة القيام بها هو البحث عن استثمارات خارج قطاع المحروقات وكذا استرجاع الأموال الموجودة في السوق الموازية والتي تقدرها الحكومة حوالي 3700 مليار دينار، بالإضافة إلى تدابير أخرى وصفت بالتقشفية ومنها المتعلقة بتجميد بعض المشاريع وترشيد النفقات العامة¹.

¹ موقع الكتروني www.djazair.com

الفرع الثالث: آليات تحسين أداء السياسة المالية في الجزائر.

إن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تبين بأنها تمارس نوعا من الآثار الكيترية، وهذا ما يضيف القدرة النسبية لهذه السياسة في الجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، فالسياسة المالية التي أرادتها الحكومة الجزائرية لم يكن لها أي تأثير إيجابي، أي على الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصاد ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدودية قدرته¹.

فبالرغم من توفر الموارد المالية إلا أن الجهاز الإنتاجي لم يتمكن من تحقيق الإنتاجية المرجوة وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي $KG0 = \frac{Dy}{DGO}$ وبالتالي توجه الحكومة نحو تسديد الديون وإنشاء الهياكل القاعدية، والتزود بالسلع والخدمات من الخارج في شكل واردات.

ومن أجل التقليل من اختلالات السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي العام، يجب مراعاة الجوانب التالية:

- يجب إعادة توجيه الانفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الانتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار.
- ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والبرلماني، ومن جهة أخرى عدم تجاوز نمو النفقات لنمو الإيرادات.
- بالنسبة للإيرادات العامة فيجب رداً للاعتبار للجباية العادية من مجموع الإيرادات عن طريق توسيع الأوعية الضريبية.
- نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

¹ اسماعيل بن قانة، الاقتصاد الكلي الجزائري، رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، 2009/2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص:42.

- إصلاح إدارة الجمارك وربطها بإدارة الضرائب باستعمال تقنيات الإعلام الآلي للتقليل من التهرب الضريبي.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات بمنح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.
- ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لدورية السياسة المالية في الجزائر.

بعد قيامنا بالتحليل النظري لدورية السياسة المالية في الجزائر سنتطرق إلى التحليل القياسي لها، وهذا لمعرفة مدى توافق نتائج التحليلين، فيضم هذا المبحث استخدام الطرق القياسية والإحصائية المرتبطة بموضوع الدراسة، وقبل قياس مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر سنعالج بشكل مختصر الطرق القياسية التي اعتمدها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

إن واقع الحياة الاقتصادية مبني بشكل عام على تأثير أي ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، ولغرض دراسة وتحليل هذه الظاهرة استعنا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، الذي يمثل عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات، يعد أحدها متغيرا تابعا والمتغيرات الأخرى تعد مستقلة،¹ وهو امتداد للانحدار الخطي البسيط فيلازم الحالات التي ينبغي فيها اكتشاف كيف يتغير المتغير التابع، عندما توجد عدة متغيرات مستقلة تؤثر عليها آنيا، وحتى إذا كان اهتمامنا ينصب على الدور الذي يقوم به متغير واحد، يكون من الأفضل إدخال المتغيرات المستقلة الأخرى التي يمكن أن تؤثر بوضوح

¹ د. حسين طعمة، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص: 235.

على المتغير التابع وذلك لسببين: الأول هو تخفيض حجم الخطأ العشوائي والثاني استبعاد أي تحيز لو أننا أهملنا متغيرا يؤثر بفعالية على المتغير المستقل.¹

الفرع الأول: طبيعة النموذج الخطي المتعدد وفرضياته.

أولاً: طبيعة النموذج الخطي المتعدد.

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة: X_1, X_2, \dots, X_k ، و حد عشوائي U_i ، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_{i1} + \dots + B_k X_{ik} + U_i$$

ويمكن التعبير عنه في صورة مصفوفات كالاتي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & \dots & X_{1k} \\ 1 & X_{12} & \dots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & \dots & X_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_k \end{pmatrix}$$

$$Y = X_B + U$$

حيث أن:

¹ د. نعمت الله نجيب ابراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص: 189.

Y : متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X : مصفوفة أبعادها $(n \times k+1)$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل العد الثابت.

B : متجه عمودي أبعاده $(k+1 \times 1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U : متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.¹

ثانياً: فرضيات النموذج الخطي المتعدد.

لتقدير معالم هذا النموذج لابد من توفر مجموعة الافتراضات الآتية:

الفرضية الأولى: القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ العشوائي تساوي الصفر أي أن: $E(U_i) = 0$

وبشكل آخر:

$$E(U_i) = E \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ \vdots \\ E(U_n) \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{pmatrix} = 0$$

الفرضية الثانية:

تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينهما يساوي الصفر ويعني هذا أن جميع الاضطرابات U_i التي تخضع لنموذج الانحدار العام للمجتمع تمتلك نفس التباين أي أنهما ذات تباين متساوي وعليه فإن تباين جميع الاضطرابات يساوي مقدار عددي ثابت، هذا يرمز إلى هذا الافتراض كالاتي:²

$$COV = E(UU') = \delta U^2 I_n$$

¹أ.د حسين علي بغيث، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص: 135-136.

أي أن (δU^2) عبارة عن عدد ثابت مضروبا في الواحد فنحصل على نفس التابع ولأن (In) تحتوي على عناصر قطرية مساوية للواحد وهي التي تشكل ثبات التباين بعد عملية الضرب.

الفرضية الثالثة: ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما أنه عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها، أي أن:

$$\Gamma(x) = k+1 < n$$

حيث أن: (Γ) رتبة مصفوفة البيانات

(X) : تساوي عدد المتغيرات المستقلة

$(k+1)$: الحد الثابت، وهي أصغر من عدد المشاهدات n .

وهذه الفرضية ضرورية جدا لضمان إيجاد معكوس المصفوفة (XX') ، إذ أن انتقاء هذا الفرض يجعل رتبة المصفوفة (X') أقل من $(k+n)$ وبالتالي فإن رتبة (X') التي تستخدم في الحصول على المقدرات في طريقة المربعات الصغرى بدورها أقل من $(k+n)$ ولا يمكن إيجاد معكوسها بسبب ما يسمى بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ومنه فلا يمكن الحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية.¹

الفرع الثاني: تقدير واختبار معنوية معالم النموذج.

أولا: تقدير معالم النموذج².

كما رأينا سابقا فإن معادلة خط الاتجاه العام تأخذ الشكل الآتي: $Y = X_b + U$.

¹ أ. د حسين علي بختيت، سحر فتح الله (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

² محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد السياسي الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، 2004، ص: 146-154.

ولتقدير الشعاع b المكون من المعامل $b_0, b_1, b_2, \dots, b_k$ طريقة المربعات الصغرى التي بموجبها يتم تدنية مربعات الانحرافات.

$$\text{Min } \sum e_i^2 = \text{Min } e'e = \text{Min } (Y-Xb)'(Y-Xb).$$

و الشرط اللازم لتدنية مربعات الانحرافات هو أن تكون مشتقاتها الجزئية مساوية للصفر أي أن :

$$\frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{a}} = 0 \implies -2 X' Y + 2 X' X \hat{b} = 0.$$

$$\hat{b} = (X' X)^{-1} X' Y.$$

مقلوب و النموذج المقدر يكتب على الشكل التالي: $X' X$ تحقق هذه المعادلة عندما تكون للمصفوفة المربعة

$$\hat{y}_t = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 Y_{1t} + \hat{b}_2 Y_{2t} + \dots + \hat{b}_k Y_{kt} + e_t.$$

$$e_t = Y_t - \hat{y}_t.$$

ثانياً: اختبار معنوية معالم النموذج .

- اختبار جودة التوفيق و الارتباط :

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي ننتقل من معامل التحديد العادي إلى معامل التحديد المضاعف أو المتعدد و هو يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي للمتغير التابع Y بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة و يستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدار المحتوي على K المتغير المستقل.

$$SCT = SCE + SCR.$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} \implies R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} \implies R^2 = 1 - \frac{\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

إن صعوبة استعمال معامل التحديد R^2 كمقياس جودة التوثيق راجعة إلى أن هذا المعامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في Y فقط و لا يأخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية، لذلك نلجأ إلى حساب معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 و الذي يحسب كالاتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1-R^2)$$

- اختبار الفرضيات للنموذج الخطي المتعدد :

يستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k في المتغير التابع Y في نموذج الانحدار المتعدد نقوم بمقارنة المعلمة b_i مع قيمة محددة \bar{b} و هو يعتمد على نوعين من الفروضيات:

$$\bar{b} = b_i : H_0 \text{ الفرضية العدمية}$$

$$\bar{b} \neq b_i : H_1 \text{ الفرضية البديلة}$$

و الصيغة الرياضية لهذا النموذج يمكن بيانها كما يلي :

$$t_{\hat{b}i}^* = \frac{\hat{b}_i - \bar{b}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{b}}}$$

و بعد تحديد قيمة t الجدولية و ذلك عند مستوى معنوية α % و درجة حرية $n-k-1$ و بالاعتماد على جدول توزيع ستودنت Soudent يتم مقارنتها مع t الحسائية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم كما يلي:

✓ إذا كان $t_{\hat{b}_i}^*$ المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض الفرضية العدمية H_0 أي أن b_i تختلف معنويا عن \bar{b} .

✓ إذا كان $t_{\hat{b}_i}^*$ المحسوبة أصغر أو يساوي الجدولية نقبل الفرضية العدمية H_0 أي أن b_i لا يختلف معنويا عن \bar{b} .

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام نسبة التباين المفسر إلى التباين غير المفسر و يتبع هذا توزيع فيشر Fisher بدرجات حرية $n-k-1$ و k .

حيث أن :

n : تمثل عدد المشاهدات.

$k+1$: تمثل عدد المعالم المقدرة.

و هو كذلك يعتمد على نوعين من الفرضيات:

فرضية العدم: $H_0 : 0 = b_k = \dots = b_2 = b_1$

الفرضية البديلة: يوجد على الأقل معامل واحد يختلف عن الصفر: H_1

و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي كالآتي: ¹

¹- حسين علي بخيت، سحر فتح الله (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

$$F = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2/k}{\sum e_i^2/(n-k-1)} \longrightarrow F = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)}$$

و بعد احتساب قيمة F نقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية k و n-k-1 للبسطو المقام و لمستوى معنوية معين لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم كما يلي:

- ✓ إذا كان F المحسوبة أكبر من F الجدولية نرفض H_0 و نقبل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، و هناك على الأقل متغير مستقل من المتغيرات X_k ذو تأثير في Y.
- ✓ إذا كان F المحسوبة أصغر من F الجدولية نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية، أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول (3-5) : جدول تحليل التباين ANOVA

مصدر التغير	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	المربعات المتوسطة
X1 ,X2 ,...,Xk	$SCE = \sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$	k	SCE /k
البواقي	$SCR = \sum e_i^2$	n-k-1	SCR/n - k - 1
الانحراف الكلي	$SCT = \sum (Y_i - \bar{Y})^2$	n-1	

المطلب الثاني: نتائج دورية السياسة المالية:

بناء على ما تم تحليله سابقا أن للسياسة المالية مسار معين فلمعرفة هذا المسار سنعتمد النموذج التالي في اختيار دورية السياسة المالية:

$$RGOV=B0+B1RGDP+B2ROIL+et$$

بحيث تمثل هذه المعادلة العلاقة ما بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي، سعر البترول الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي إذ تمثل:

RGOV: الإنفاق الحكومي الحقيقي والذي تم الحصول عليه بقسمة الإنفاق الحكومي على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC)

$$RGOV = GOV / IPC$$

RGDP: الناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي تم الحصول عليه بقسمة الناتج الداخلي الخام على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC).

$$RGDP=GDP/IPC$$

ROIL: سعر البترول الحقيقي والذي تم الحصول عليه بقسمة سعر البترول على مؤشر أسعار الإستهلاك (IPC)

$$ROIL = OIL / IPC$$

B0, B1, B2: معلمات النموذج

et: يعبر عن الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي تدمج في النموذج.

وباعتمادنا على برنامج EVIEWS والذي تم تطبيقه على المعطيات السنوية الخاصة بالدراسة تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (3-6): نتائج التقدير للنموذج الخطي للإنفاق الحكومي الحقيقي خلال فترة (1973-2013)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGDP	0.375758	0.015507	24.23191	0.0000
ROIL	0.045764	0.021975	2.082554	0.0441
C	-4.304173	1.138137	-3.781772	0.0005
R-squared	0.959793	Meandependent var		18.43430
Adjusted R-squared	0.957677	S.D. dependent var		15.33412
S.E. of regression	3.154634	Akaike info criterion		5.205977
Sumsquaredresid	378.1651	Schwarz criterion		5.331361
Log likelihood	-103.7225	Hannan-Quinn criter.		5.251635
F-statistic	453.5523	Durbin-Watson stat		0.993353
Prob(F-statistic)	0.000000			

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج التقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$RGOV = -4.304 + 0.375RGDP + 0.045ROil$$

$$(03.78) \quad (24.23) \quad (2.08)$$

$$R^2 = 0.959 \quad N = 41 \quad F = 453.55$$

$$\bar{R}^2 = 0.957 \quad Prb = 00000$$

مع العلم أن:

(): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج.

R^2 : معامل التحديد، \bar{R}^2 : معامل التحديد المعدل

N: عدد المشاهدات، F: إحصائية فيشر

Prb: احتمال الخطأ.

اختبار معلمات النموذج المتحصل عليها:

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير (B1) على أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي علاقة موجبة ومعنوية.
- سعر البترول الحقيقي (ROIL): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير (B2) على أن العلاقة بين سعر البترول الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي علاقة موجبة ومعنوية عند 5% و10%.
- معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد ب $R^2=0.959$ والذي يدل على أن 95.5% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الناتج الداخلي الحقيقي وسعر البترول الحقيقي) وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني أنه جيد ومقبول.

*إحصائية فيشر:

سيقدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث تستخدم الاحصائية الفرضية التالية:

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2$$

$$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2$$

حيث لدينا: F المحسوبة هي:

F الجدولية بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط: $k=3$ ودرجة الحرية المقام $(n-k-1)$ فنجد:

$$F_{n-k-1} = F_{37} = 2.84$$

بما أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية إذن سوف ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر إذن النموذج ككل له معنوية .

* من خلال النتائج التي تحصلنا عليها وجدنا علاقة موجبة ومعنوية بين كل من الإنفاق الحكومي الحقيقي والنتاج المحلي الاجمالي وسعر البترول الحقيقي، وهذا ما يفسر بدورية السياسة المالية في الجزائر

ويرجع ذلك لكون قطاع المحروقات يمثل المكون الأكبر للنتاج المحلي الإجمالي الخام فعرف هذا القطاع نسب متباينة ويعود ذلك إلى التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول بسبب الأزمات الاقتصادية التي يعرفها هذا القطاع مما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المصدرة لهذه المادة والجزائر من بينها.

فقد مر اقتصادها بمراحل، من مرحلة التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد فعرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد انتقلت النفقات من 27.23% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1967 إلى أقصى معدل بقيمة 46.4% بينما تميزت فترة التسعينيات بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، و إبرام اتفاقيات التثبيت و التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. لكن هذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة وصلت إلى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت ب 27.6% . أما في مطلع الألفية الثالثة ، عرف اقتصادها انتعاشا ورواجا كبيرا نظرا لاعتمادها على برامج تنمية تمثلت في مشروع الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004 و برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009 ، و تلاهما المشروع الخماسي لتوطيد النمو خلال الفترة 2010-2014 و ساعد في ذلك ارتفاع أسعار البترول مما أثر بالإيجاب على إيراداتها العامة و معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل وصفي وقياسي لدورية السياسة المالية في الجزائر وذلك لمعرفة مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك مروراً بالمرحلة التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فتطرقنا في الأول إلى الدراسة التحليلية للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1963-2001، فتبين أن السياسة الإنفاقية تميزت بالنمو خلال فترة الدراسة بحيث مجمل هذه النفقات اتجهت إلى نفقات التسيير بحوالي 75% كمتوسط مجمل النفقات العامة، في حين نفقات التجهيز فقدت بحوالي 24% كمتوسط إجمالي للإنفاق العام، أما الإيرادات العامة فقد ركزت بقوة على الجباية البترولية التي مثلت حوالي أكثر من 50% من الجباية الكلية خلال فترة الدراسة، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية خاصة التي لها علاقة بأسعار البترول، ومنه فالاختلال المتمثل في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة يشكل نوعاً من اللاتوازن في الاقتصاد الجزائري والذي ينجر عنه اضطرابات في السياسة الائتمانية.

أما عند تناولنا للدراسة القياسية للسياسة المالية، فمن خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي، حاولنا تطبيق ما توصلنا إليه عند بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على الإنفاق العام في الجزائر، فمن أجل الوصول إلى أهم هذه المؤشرات، ولمعرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة استعملنا نموذج الانحدار المتعدد فتوصلنا إلى وجود علاقة موجبة ما بين كل من الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام وسعر البترول.

ف نظراً لأن الجزائر بلد مصدر للنفط ومعظم إيراداته تكون من عائدات المحروقات، فهذا سيكون له تأثير مباشر على الميزان التجاري وذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط، وبالتالي فالإنفاق العام يكون

له تأثير ناجم من تغيرات الناتج الداخلي الخام وهذا ما تفسره دورية السياسة المالية، ولأن هذه السياسة تجسد حالة عدم التوازن الاقتصادي والمالي العام ولتحسين مسارها فلا بد على الحكومة اتباع إجراءات من أجل تجنب دورية السياسة المالية ومواجهة أي تقلب قد يحدث على أسعار النفط باعتبار أن اقتصاد الجزائر هو ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ومعظم إيراداته تكون من الجباية البترولية، وتكون باعتمادها على سعر للنفط مرجعي وكذا تخفيفها الجباية البترولية وإحيائها للجباية العادية عن طريق تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة.

الخلاصة العامة:

لقد هدفنا من خلال الدراسة المتواضعة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية إلى معالجة دورية السياسة المالية في الجزائر. فتعرضنا لمفهوم السياسة المالية، أنواعها وأدواتها المتمثلة في الإيرادات، النفقات و الدين العام و التي لها دور فعال في التأثير على الدخل حجم العمالة ومستويات الأسعار ومن تم على التوازن الاقتصادي العام. إضافة إلى أنه تسعى إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل في الاستقرار المالي و الاقتصادي.

كذلك لقد ساهم هذا الطرح في معالجة الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد من انكماش وتضخم وذلك بإيجاد الطرق المناسبة التي تتبعها هذه السياسة لمواجهة هذا الاختلال، مع ضرورة التنسيق ما بين السياستين المالية و النقدية للوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وهذا لأن كل من هذين السياستين تؤثران في بعضهما، مما سيؤثر على التوازن الاقتصادي العام.

أما في حالة تطبيق موضوع الدراسة على الاقتصاد الجزائري فتبين بأن السياسة المالية تتجه نحو الدورية، و التي عرفت بأنها سياسة مالية تتضمن أعلى نسبة إنفاق حكومي و أقل نسبة ضريبية في الأوقات الجيدة ، بينما العكس في الأوقات السيئة. و لأجل بناء

سياسة مالية مثلى تعتمد السلطات العامة على العائدات البترولية، هذا الأمر أعطى للجزائر صفة بلد التبعية البترولية، بحيث إذا حدث أي تغيير سيتأثر الاقتصاد الوطني و تصبح الجزائر في دائرة الخطر و هذا ما حدث في السنوات الاخيرة، فعندما عرفت أسعار النفط تذبذبا وهبوطا سريعا أثر ذلك سلبا على معدلات النمو الإيجابي للاقتصاد الوطني بسبب كون أن الجزائر من البلدان المصدرة للنفط ، و لثقل وزن هذا القطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام.

و بحكم أن الجزائر تتبع سياسة مالية دورية فهذا ما سيبقيها بعيدة عن حيز التقدم والرفاهية لما لهذه السياسة من تأثيرات سلبية على اقتصاد البلد. فهذه السياسة تتبع في الدول النامية لنقص إمكانيات هذه الأخيرة العلمية و التكنولوجية و ذلك لعدم اعتمادها على الخبرة و الدقة في تنفيذ إجراءات تساعد على تجنب الدورية .

التوصيات :

بناء على النتائج التي توصلنا إليها ، اقترحنا بعض التوصيات من أجل السير الحسن للسياسة المالية بالجزائر و المحافظة على الأموال العمومية للدولة و التي من أهمها :

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية و تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة

- و المتوسطة بتبسيط إجراءات التأسيس بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيض الانفاق العام من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها و تركها للقطاع الخاص، و العمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي يمكن إيكالها للخواص.
- إعادة توجيه الانفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية و يتعلق الأمر باستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط و تحفيز الطلب الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعاتو تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج.
- رد الاعتبار للحماية العادية من مجموع الإيرادات عن طريق توسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، و التقليل من الغش و التهرب الضريبي.
- اتباع علاقة عكسية بين سعر البترول و الانفاق العام ، بحيث عند ارتفاع أسعار البترول يجب اتباع سياسة مالية انكماشية(التقليل من النفقات) و العكس عند انخفاض اسعار البترول فعلى الحكومة اتباع سياسة مالية توسعية حتى تكون هذه السياسة المطبقة ذات فعالية ولصاح الاقتصاد ، وبذلك تتفادى دورية السياسة المالية.

- من أجل تحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من اخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

اقتراحات :

إن موضوع دورية السياسة المالية هو شاسع و متشعب لذا اقترحنا بعض الدراسات المكتملة لهذا الموضوع أهمها :

- دورية السياسة المالية و النقدية في الجزائر.
- دورية السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. د. ابراهيم سليمان ، نزار سعد الدين العيسى ، الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات الحامد، الطبعة الأولى 2006.
2. بلعوز بن علي محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2009.
3. حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، قصر الصفاء، الإسكندرية، 2004.
4. د. حسن علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد السياسي ، دار اليازوري العالمية للنشر و التوزيع عمان الأردن، رمل الإسكندرية، 2007 .
5. حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية و النقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الإسلامي) الدار الجامعية ، الطبعة العربية ، 2007 .
6. د. خالد الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق دار وائل للنشر الطبعة التاسعة ، 2008 .
7. خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاد المالية العام ، مؤسسة الشباب الإسكندرية 2009.
8. سلوى سليمان ، السياسة الاقتصادية ، وكالة للمطبوعات الكويت ، الطبعة الاولى 1973 .
9. د. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009.
10. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار جامعة الجديد الاسكندرية ، 2006 .
11. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ، الطبعة الثالثة ، 2006 .
12. د. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، الأساليب الاقتصادية التطبيقية ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2008 .
13. د. عبد الناصر العابدي ، عبد الحلیم كراجه ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الاولى ، 2000 .
14. عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2004 – 2005 .
15. د. عدنان تايه النعيمي، د. ياسين تاسب الخرشنة ، أساسيات في الإدارة المالية دار الميسر و للنشر التوزيع و للطباعة ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2000 .
16. عون محمد الكفراوي ، السياسات المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية) مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الاولى 1997.
17. أ.د. صالح تركي القريشي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2004 .
18. د. محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق ، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية ، 1999 .
19. محمد حسين الوادي ، زكرياء أحمد عزام ، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام ، دار الميسر والتوزيع عمان ، 2000 .

20. مكيد علي ، الاقتصاد السياسي ، دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر .
21. د. هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين نظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة) دارالفكر الجامعي ، 2007 .
22. وليد عبد الحامد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية) مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2010 .
23. محمود حسين الوادي ، مبتدئ المالية العامة للشرطة ، 2010 .
24. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة عمان ، الطبعة الاولى 2011 .
25. ناشد سوزي عدلي ، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة)، منشورات الحبلي الحقوقية ، الطبعة الاولى .
26. نوزاد عبد الحميد الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة دار المناهج ، الطبعة الاولى .
27. ابراهيم علي عبد الله ، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة و النشر الطبعة الأولى، 1998 .
28. زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، الفتح الطبعة الاولى، 2003 .
29. علي العربي ، عبد المعطي عساف ، إدارة المالية العامة ، دار النهضة العربية الطبعة الأولى، بيروت .
30. د. حسين طعمة ، أساليب الاحصاء التطبيقي ، دار صفاء للنشر و التوزيع 2009 .
31. د. نعمة الله نجيب ابراهيم ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد السياسي ، مؤسسة شباب الجامعة، 2002 .
32. وليد اسماعيل السيفو ، أحمد محمد مشعل ، الاقتصاد السياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2003 .

المجلات و الرسائل الجامعية:

1. درواسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر (1990 - 2004) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 - 2006 .
2. شيبي عبد الرحيم ، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازي ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2006 - 2007 .
3. منى كمال ، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، رسالة ماجستير ، لندن نوفمبر 2010 .
4. بلوافي محمد ، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي ، حالة الجزائر (1970 - 2011) ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة تلمسان 2010 - 2013 .
5. هواري هوارية ، دورية السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ليسانس ، جامعة تلمسان ، 2011 - 2012 .
6. بن بوزيان محمد ، شيبي عبد الرحيم ، شكوري سيدي محمد ، الاثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر ، دراسة تطبيقية ، جامعة تلمسان .
7. أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ، دراسة منتدى القلوب الصادقة ، مديونية الجزائر 2009 .
8. إحصائيات بنك الجزائر .

9. اسماعيل بن قانة ، الاقتصاد الكلي الجزائري ، رؤية قياسية مستقبلية ، مجلة الباحث 2008 / 2009 جامعة قاصدي مرياح ، ورقة .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- 1) Etha Ilzetzki ; carlos A.vegh ; procyclical fiscal policy in devloping countries ; truth or fiction ? July 2008.
- 2) Alberto Alesima ; Filiper R.Compante ; why is fiscal policy often procyclical ?
- 3) Graciela; Kaminisky ; Carmen M, Reinhart ; carlos A. Vegh; when it rains it Rains ; September; 2004 .
- 4) IMF, statistical appendix; staff countries report.
- 5) IMF, statistical appendix; staff countries report.

المواقع الالكترونية :

- [http : //www.mf.gov.dz/ons](http://www.mf.gov.dz/ons) les comptes economiques de 2000 a 2008 N° 528,p17

-www.djazairess.com

Forum. anivbisikva.net/index.php?topic:154820

ملخص :

نتناول في هذه الدراسة دورية السياسة المالية في الجزائر، حيث تمت دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول ففي الفصل الأول نتطرق لماهية السياسة المالية ، أنواعها و أهدافها. وفي الفصل الثاني ندرس العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، وكذا مفهوم دورية السياسة المالية. أما في الفصل الثالث فنتناول الدراسة التحليلية للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1973-2013 باستعمال دراسة قياسية، بحيث توصلنا إلى أن السياسة المالية في الجزائر هي دورية.

الكلمات المفتاحية: دورية السياسة المالية، السياسة النقدية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، قطاع المحروقات، الجزائر.

Abstract:

In this work we deal with the procyclical fiscal policy in Algeria. This study includes three chapters. The first chapter tackles fiscal policy concept and stated tools. The second one focuses on the relationship between fiscal policy and monetary policy, as well as procyclical fiscal policy concept. Finally, last chapter includes empirical analysis of fiscal policy in Algeria, basing on the period between 1973-2013. Results show that the fiscal policy in Algeria is procyclical.

Keywords:

Procyclical fiscal policy, monetary policy, public expenses, public revenues, hydraulic sector, Algeria.

Résumé:

Dans ce travail nous nous occupons la revue de la politique financière en Algérie .cette étude comprend trois chapitres. Le premier chapitre aborde le concept de la politique financière et ses outils mentionnés, Le deuxième chapitre se concentre sur la relation entre la politique financière et de la politique monétaire, aussi bien le concept de la politique financière périodique. Enfin, le dernier chapitre comprend une analyse empirique de la politique financière en Algérie, en se basant sur la période comprise entre 1973-2013.les résultats montrent que la politique financière en Algérie est périodiquement.

Mots-clés :

La politique financière périodique, la politique monétaire, les dépenses publique, les recettes publique, secteur hydraulique, Algérie.